

العثمانيون والنظام العشائري في كردستان (١٥١٤-١٨٨٠)

أ. د. عيسى ليتيم

قسم العلوم الإنسانية- جامعة خنشلة/ الجزائر

د. العربي غانم

قسم التاريخ و الآثار- جامعة باتنة ١/ الجزائر

الملخص

تشرح هذه المداخلة تفاعل السلطنة العثمانية، مع الفعاليات السياسية الكردية، في مراحلها المختلفة، وبرز هذا التفاعل في مرحلتين تاريخيتين:

- الأولى بداية من القرن ١٦ حيث أسست لعلاقة كردية عثمانية قائمة على الاعتراف بالقبائل الكردية كشركاء حقيقيين في الحكومة المركزية العثمانية موثقا بعهود واتفاقيات، تحت شعار 'اتحد واحكم'، وسياسة العصا والجزرة، مع بناء نظام، أعاد هيكله الجماعات السياسية الكردية، من خلال إنشاء وحدات أكثر اتساقا وتهديدا في نفس الوقت. وأسس لتضامن ظرفي كانت مخرجاته تجنيد الكرد لمواجهة السياسة التهديمية للدولة الصفوية

- الثانية: تغير نهج السياسة العثمانية حيال الكرد بداية القرن ١٩، خاصة مع، تبني هذه الأخيرة لنظام إصلاح شامل لمؤسساتها، مستهدفة تأسيس دولة مركزية على الطراز الغربي، بهوية متماسكة تتجاوز الاختلافات العرقية والدينية، من خلال تعزيز السلطة المركزية على الولايات، وإنهاء سلطة زعماء القبائل والأمراء المحليين، ترجمت جوانب هذه السياسة في كردستان باتجاه هذه الأخيرة إلى القضاء على الاستقلال النوعي الذي تمتع به الكرد في الفترة السابقة، بتبني سياسة الاستيعاب بدرجاته المختلفة (الاحتلال، النفي، التوطين، العثمنة الثقافية والعسكرية)، أهم نتائجها تدمير الإمارات الكردية، وخلق فراغ سياسي رهيب في كردستان

الكلمات الدالة: الدولة العثمانية، العشائر الكردية، الإمارة الكردية، سياسة الاستيعاب

والعثمنة، الحركات الثورية الكردية

مقدمة:

انطلق الاهتمام العثماني، بكردستان بشكل أساسي من الحاجة إلى الدفاع عن حدودها الشرقية ضد التوسع الصفوي، وتطلب هذا المعطى تنفيذ استراتيجيات تتوافق مع أهدافها، وتراعي خصوصية المنطقة، ترجمت هذه النية بداية من القرن ١٦، بالتأسيس لعلاقة تقوم على مبدأ ضمني (التوافق السنّي سياسياً ضد الشيعة، والإسلامي ضد المسيحية) وهذا بالاعتراف بالقبائل الكردية كشركاء حقيقيين في الحكومة المركزية العثمانية موثقاً بعهود واتفاقيات، تحت شعار 'اتحد واحكم'، وسياسة العصا والجزرة، مع بناء نظام، يعيد هيكلة الجماعات السياسية الكردية، من خلال إنشاء وحدات أكثر اتساقاً وتهديداً في نفس الوقت.

تبت السلطنة العثمانية بداية القرن ١٩ م إصلاح شامل لمؤسساتها، مستهدفة تأسيس دولة مركزية على الطراز الغربي، بهوية متماسكة تتجاوز الاختلافات العرقية والدينية، من خلال تعزيز السلطة المركزية على المحافظات، وتقليص سلطة زعماء القبائل والأمراء المحليين، الذين أدت سياساتهم - حسب النخب العثمانية- إلى ضرب مصالح الدولة الاقتصادية وموقعها السياسي بين القبائل، فضلاً عن إنهاء كاهل السكان المحليين بالضرائب التي لا حصر لها، ترجمت جوانب هذه السياسة في كردستان اتجاه هذه الأخيرة إلى القضاء على الاستقلال الذي تمتع به الكرد في الفترة السابقة بتبني سياسة الاستيعاب القسري بدرجاته المختلفة (الاحتلال، النفي، التوطين، العثمنة الثقافية والعسكرية).

إن هذه المداخلة تدرس إشكالية علاقة العشيرة بالدولة وتجب على تساؤلات فرعية تتمثل في إبراز آثار السياسة العثمانية على النظام العشائري في كردستان؟ او كيف ساهم المشروع العثماني في تدمير النظام العشائري الكردي وكذلك سؤال آخر معاكس لما تم طرحه هو تأثير الطابع العشائري على المسألة الكردية في هذه المرحلة المهمة من تاريخه؟

١- القبيلة و التركيبة الاجتماعية الكردية من القرن العاشر إلى القرن السادس عشر الميلادي:

مر المجتمع الكردي وعبر تاريخه الطويل بالعديد من الاضطرابات السياسية والاجتماعية وحتى الثقافية، سواء في مرحلته الأولى التي امتدت من القرن السابع إلى نهاية القرن الخامس عشر ميلادي بين العرب والترك ثم المغول، أو مرحلته الثانية بداية من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ميلادي، أين كان المجتمع

الكردى مقسما بين الإمبراطورية العثمانية و الدولة الصفوية، و رغم ذلك حافظ على تميزه و استمراريته بين شعوب منطقة الشرق الأوسط، و هذا بفضل تركيبته الاجتماعية المميزة، و التي سنحاول توضيحها فى الآتى:

١- الأسرة الكردية: تعتبر الأسرة فى هذا المجتمع، وكغيرها من مجتمعات العالم، النواة الأولى فى التركيبية الاجتماعية، إلا أنها أيضا تنفرد بوظائف أوسع بسبب الأوضاع السياسية و الاقتصادية و كذا الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الكردى و التي أدت إلى غياب المؤسسات، و بالتالى، فهي إلى جانب تربية الأطفال تقوم بوظيفة التعليم و الصحة و تثبيت العادات و التقاليد التي يجب أن يربى عليها الأبناء و تبنى عليها شخصيتهم التي تميزهم عن غيرهم.

و الأب فهو المسؤول عن الأسرة، و فى حالة غيابه، يتولى الأخ الأكبر المهمة، و تحظى المرأة الكردية داخل أسرتها بالاحترام التام. (موسى مخول، ٢٠١٣، ص٤٢)

٢- القبيلة الكردية: من أهم المشاكل التي يواجهها علماء الاجتماع هي تقديم تعاريف دقيقة للمصطلحات الاجتماعية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات السكان الأصليين، و شكل إيجاد تعريف لمصطلح القبيلة هذه الصعوبة و الغموض بشكل أساسى، و قياسا بموضوعنا انطبق الأمر على القبيلة الكردية ، لكن وأخذا بعين الاعتبار أهم النظريات التي عرفت القبيلة خاصة، نظرية النسب الجزئى للعالم " ايفانز بريتشارد (Hakan Ozugli: 1996, state-tribe, p6)، يمكن القول ان العشيرة الكردية هي جماعة اجتماعية ذات بعد سياسى ترتكز على ترابط سلالات عائلية متواصلة (هوز) تعتمد على وحدة المكان، و هي فى الواقع اتحاد مجموعات نسبية ترتبط ببعضها البعض برابط النسب و تخضع عسكريا لسلطة مركزية، و تتكون من فئتين متميزتين، هما فئة الرؤساء (المحاربين)، و فئة أفراد العشيرة، (شاكر خصباك: ١٩٧٢، ص346)

بالإضافة إلى هذا البناء الخاص للقبيلة الكردية، يصطدم الباحث بمشكلة أخرى تتعلق بتحديد مصطلحات أقسام القبيلة و استعمالاتها، فالمتعارف عليه أن العشائريين يستخدمون أربعة مصطلحات هي: " العشيرة"^(١) و " الطائفة"^(٢)، و "التيرة"^(٣) و "الهوز"^(٤) وما زاد فى تعقيد المسألة أن الكرد أنفسهم لا يمتلكون تقسيما ثابتا متفق عليه ، فهم يستخدمون المصطلحات المختلفة بلا تقيد لينسبوا وحداتهم القرابية إلى العشيرة، و هذا الاضطراب او الاختلاف فى التسمية و المصطلحات أمر يتناسب مع بناء القبيلة الكردية الذي لا يقوم على قاعدة النسب الهرمى، بل على أساس الخضوع إلى

سلطة مركزية(شاكر خصباك: ١٩٧٢، ص-ص ٣٤٦-٣٥١ انظر كذلك مارتن فان بروينسن: ١٤٠-١٤٧)

يقود القبيلة رئيس متدرج في الغالب بالوراثة، والذي له حقوق تقليدية و امتيازات ثابتة، له تسميات عديدة ك(الأغا أو البك)، ويتميز بكرم الأصل و نبل الكرم و الشجاعة و الحكمة و السلطة المطلقة، وكذا رئاسة القضاء و السيطرة على أراضي القبيلة. (نجاه عبد الله، ٢٠٢٠، ص١٦٧)، وتؤلف الثروة أهم أساس يجب توفره لدى من ينتخب لإشغال هذا المنصب(أ.شاميلوف، ١٩٨٤، ص٤٧)، ومع ان سلطة رئيس القبيلة مطلقة، إلا أن كبار السن فيها يمارسون نوعا من حق الرقابة عليه، ولأصواتهم وزن لا يمكن تجاهله، إذ أن مجلس ذوي اللحاء البيضاء(جماعتا روسبيا) المنتخب من بين الأغنياء، يعقد كل ليلة تقريبا في في خيمة الزعيم لمعالجة القضايا التي تهم المصلحة العامة، بالإضافة إلى الأمور التي يمكن أن تنشأ في الحياة اليومية للعشيرة(باسيلي، ص٢٠٩، انظر كذلك شاميلوف، ص٤٧)

و تعمل القبيلة على تأمين و حماية المصالح الحيوية لأفرادها ضد كل خطر خارجي (باسيلي نيكيتين، ٢٠٠٦، ص ٢٠٧).

و يلاحظ على القبيلة الكردية أن أساس تكوينها هو عائلات كبيرة ذات أنساب متعددة، استقرت في رقعة جغرافية معينة لفترة من الزمن، و بواسطة التكاثر داخلها، ثم توسعت و امتدت و ارتبطت ببعضها البعض بالنسب و الأرض و التعصب لها و التفاخر بها، مما يزيد قوة و ترابطا (توماس بوا، ٢٠٠١، ص٤٨).

عامل أخرساهم في تمتين الروابط العائلية داخل القبيلة الكردية، انه عنصر الإسلام الذي دخل إلى المنطقة مع بداية الفتوحات الإسلامية، ومنذ تلك الفترة مثل لأغلبية الكرد السنيين على المذهب الشافعي المراعي للإجماع، عقيدة و دستور حياة، و منهج سلوك، و قوة حضارية و تطور سياسي و اجتماعي.(موسى مخول، ٢٠١٣، ص٧٨)، وأطرت هذا الجانب، بل وسيطرت عليه الطريقة الصوفية كما هو الحال في المجتمعات القبلية، ويعزى لها سر قوة السلوك الديني بين الكرد) الذي استغل من طرف القوى المتنازعة على كردستان في مختلف تاريخ الكرد خاصة في فترة الصراع الصفوي العثماني حتى فترة كمال أتاتورك)، وميزة الطرق الصوفية في المنطقة الكردية انها مرتبطة بالاقتصاد والسياسة، ولعل هذا ما ولد نوع من الازدواجية في الحركة الكردية(تهامي العبدولي، ٢٠٠٧، ص١٥٢-١٥٣) ونذكر من هذه الطرق المنظمة حسب التدرج العشيري، القادرية، النقشبندية، الرفاعية(موسى مخول، ٢٠١٣، ص٧٨-84)

يبقى السؤال الأهم الذي يطرح في هذا المجال، هل كان للإسلام اثر في بناء القبيلة والسلطة في كردستان؟ مما لاشك فيه إن الولاء عند الكرد هو قبل كل شيء ، ولاء للقبيلة والعشيرة، والتجربة الإسلامية لم تستطع أصلا التحول بالمسلمين نحو مجتمع العالمين، ويؤكد وديع جويده هذه الحقيقة عندما قال " يتميز المجتمع الكردي بتمسكه الشديد بالرابط القبلي الذي أثبتت الأحداث انه أقوى بكثير من الرابط الديني" (جويده: ١٠١)، ونفس الطرح أشار إليه باسيلي نيكيتين " ان غريزة المحافظة على العشيرة تحدد سلوك الكردي... فهو منصره في بوتقة العشيرة، والنظام السائد فيها هو القانون الاعلى... والكردي في الوقت نفسه ذو عقلية مقيدة بالحدود العشائرية تمنعه من فكرة تاسيس دولة وطنية ثابتة واستيعابها" (نيكيتين، ص: ٢٩٤)

تنقسم القبيلة الكردية إلى:

أ- القبائل الرحل وشبه الرحل: و هي قبائل تعيش في الخيام صيفا، و في بيوت بسيطة في الشتاء، و مهنتها الرئيسية هي تربية الماشية (الغنام و الماعز) خاصة، ترتحل دوما بحثا عن الماء و الكلاً.

يتضمن مجال ترحالها الجبال و سفوحها، و نادرا ما تمارس الزراعة البسيطة، و هذا النوع من القبائل شكل القبائل الحرة و الثائرة على المركز (وديع جويده، ٢٠١٣، ص: ٨٨).

ب- القبائل المستقرة: و هي تلك القبائل التي تمارس الزراعة بشكل أساسي، على سفوح الجبال، و حول ضفاف الأنهار و السهول، إلى جانب تربية الماشية، تسكن في قرى ولا ترتحل كالقبائل الأولى، ترتبط كثيرا بزعيم القبيلة، و الذي يرمى مصالحها، ثم تنتقل القيادة إلى أبنائه بعد وفاته، و الملاحظ في على هذا النوع من القبائل أنه قد يزداد عددها و قد ينقص، تبعا للظروف السياسية و الاقتصادية (موسى مخول، ص: ٤٨)

٣- الكونفدرالية القبلية: هي وحدة اجتماعية سياسية واسعة تتكون من عدة تجمعات للقبائل او العشائر، ولا ترتبط تلك القبائل على الأغلب برابط الدم، بل أنها تتجمع وفقا لمصالح اقتصادية وسياسية، وفي تاريخ كردستان نجحت كونفدراليات قبلية في تكوين إمارات مستقلة تحكم بعض المناطق مثل كنفديرالية عشائر الجاف التي كانت ظهيرا قويا لإمارة بابان(نجة عبد الله ١٥٢،)، وبلغ تعدادها البشري ٢٠٠.٠٠٠ شخص (م الاستخبارات العسكرية، ب، ص: ٢٨)

٤- الإمارة الكردية: عرف الكرد في تنظيمهم الاجتماعي والسياسي مستوى آخر أعلى من مستوى القبيلة، بظهور سلالات اسر كردية أسست ما يعرف بالإمارة، التي مستوى التي تختلف عن القبيلة، من حيث حجمها الأكبر و ثقافتها غير المتجانسة، و كذا أصلها المتعدد و تكوينها الطبقي و نظامها الخاضع للظروف و علاقاتها المتقاربة مع الحكومة المركزية، كما أنها تتكون من القبائل المستقرة و الغير مستقرة، يقودها (مير) يتمتع بامتيازات كثيرة و قوة عسكرية، و يعيش مع حاشيته في مدينة محصنة (Hakan Ozugli : 1996, state-tribe, p9).

و هذا التنظيم يعمل دوما على استمرار و تواصل النظام السياسي و الاجتماعي الكردي و التصدي للغزاة.

و قد مر هذا التنظيم (الإمارة) بمرحلتين، الأولى من القرن العاشر ميلادي إلى القرن الثاني عشر ميلادي، و عرف ظهور الإمارات" التالية:

- **الإمارة الحسنية:** تنتسب إلى حسنيه بن الحسين و الذي حكم بين سنتي ٩٥٩م و ٩٦٠م، من عشائر البرزكانيون، مجالها الجغرافي هو الأجزاء المركزية من سلسلة جبال زاغروس، كانت عاصمتها قرب مدينة " كرمسين" (كرمشان الحالية).

سيطرت الإمارة على مدينة همدان، كذلك الطريق البري الهام الذي يربط بين بلاد فارس و العراق، كما تمكنت الإمارة و خلال مدة حكمها من توفير الأمن و الاستقرار و التطور الاقتصادي لعشائرها. غير أنها لم تستمر طويلا ذلك أنها انتهت أمام هجمات السلاجقة على أراضيها، و كان ذلك عام ١٠٩٥ ميلادي. (سعد بشير إسكندر، ٢٠٠٨، ص٤٤)

- **الإمارة الشدادية:** والتي ظهرت على الساحة السياسية الكردية بداية من سنة ٩٥١ ميلادي على يد أحد الوجهاء الكرد وهو محمد بن شداد بن قرتاق، و الذي يعود أصله إلى العشائر الشدادية البدوية التي اتخذت من مدينة " اني" عاصمة لها، كما أنها ضمت مدنا أخرى "كآران" و "كنجة" و "دفين"، من أشهر أمرائها الفضل بن محمد بن شداد و الذي دامت فترة حكمه من ٩٨٦م إلى ١٠٣١م.

استمرت هذه الإمارة رغم المواجهات مع السلاجقة حتى ١١٥٩ ميلادي، و ذلك بتحصنها بالمناطق الجبلية التي تنتمي إليها، (موسى مخول، ص ٨٩)

- **الإمارة المروانية:** و التي تنتسب إلى أبي عبد الله حسين بك دوستك أحد أمراء عشيرة الحميدية الكردية، و كانت عاصمتها مدينة " آمد" و ذلك سنة ٩٨٤، و استطاعت أن تبسط سيطرتها على أجزاء من "أرمينيا" و "موشي" و "أرجيش" و "أورفة".

يعتبر أبو نصر أحمد أشهر أمرائها، و الذي حكم لأزيد من نصف قرن، حسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية خاصة التجارة، و نشر العدل بين عشائر الإمارة، إلا أنها لم تستطع الاستمرار في مواجهة الأعداء، و سقطت عام ١٠٩٦ على يد السلاجقة (أحمد محمد عبد العال سليم، ٢٠٠٤، ص ٦٥٩).

الأيوبيون: سطرت الأسرة الأيوبية ، وفي شخص احد أبنائها صلاح الدين الأيوبي، المنحدر من العشيرة الكردية " روند" احد افخاذ العشيرة " الهذبانبة" القومية- صفحة رائعة في تاريخ العالم الإسلامي بأسره، كرمز من رموز المقاومة الإسلامية للاحتلال الصليبي(م.س. لازاريف وآخرون، ص٦٠)

الإمبراطورية التي أسسها صلاح الدين الأيوبي، و التي امتدت من جنوبي القفقاس شمالا الى اليمن جنوبا ومن بلاد وادي النهرين شرقا إلى مصر(إسماعيل محمد حصاف، ٢٠٠٩، ص٥١)، لمتكن كردية، إلا أن حكم الأسرة الأيوبية ترك أثره في التاريخ الكردي، و منذ عام ١٢٣٢ و حتى عام ١٤٦٠ كان يحكم أحفاد عشيرة الأيوبيين على ديار بكر، و المعروفين في كتاب شرف خان البدليسي باسم " مالكي حسنكيف و افرد لهم الفصل الخامس" حول سلاطين كردستان العظماء(شرف خان البدليسي، ص-١٦٩- ١٧٨)

مهما يكن من أمر فان الدولة الأيوبية الإسلامية، وان لم تحمل في طياتها المفاهيم القومية حيث كانت الإيديولوجية الإسلامية سائدة آنذاك، إلا أنها تعبر عن أصالة الشعب الكردي و عراقه جذوره و دوره المؤثر في التاريخ و قيادته لشعوب المنطقة و شجاعته

احتلال كردستان: بانتهاء السلطنة السلجوقية و تراجع الحكم البيزنطي في منطقة كردستان خلال القرن الثاني عشر ميلادي، حاولت الإمارات الكردية التعافي من جديد و حكم نفسها، لكن سرعان ما حل الغزو المغولي بكردستان خلال القرن الثالث عشر ميلادي، و دمر كل محاولة كردية، حيث قضى هولاء على جل زعماء القبائل، و بالتالي، تدمير السلطة القبلية و العشائرية. و نفذوا سياسة إبادة ممنهجة ضد العائلات الكردية الكبرى(سعد بشير إسكندر، ٢٠١٣، ص٢١).

و الشيء ذاته حدث بعد قرن لهذه القبائل على يد تيمورلنك خلال غزوه للعراق والموصل وديار بكر وماردي، حيث كانت البلاد الكردية أكثر المناطق تدميراً، ويرجع ذلك إلى قلة الإمكانيات لدى الشعب الكردي خاصة الجيش المنظم، ورغم فقد ابد مقاومة شديدة للاحتلال بالاعتماد على حرب العصابات، والتحصين في الجبال الوعرة، (Hassa Arfa, 1966, p13)، و تكرر الحال كذلك خلال فترة الحكم سلالته الاق قوينلو (الخروف الأبيض)، بقيادة اوزون حسن الذي تعهد بإعادة العائلات الحاكمة لكردستان، وعلى الأخص أولئك الذين اظهروا ولاءهم او تبعيتهم لسلطين القره قوينلو (الخروف الأسود) قوينلو، (مارتن فان بروينسن، ص. ٢٩١)

أما المرحلة الثانية التي مر بها تنظيم الإمارة، فتبدأ من بداية القرن السادس عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي. ويمكن ذكرها حسب التقسيم الجغرافي، كمايلي:

- إمارات شمالي كردستان: إمارة (بازوكي، جمشكزك، سيقديا، سليقاني، اكيل، بالو، جرموك، محمودي، بدليس، ساسون، خيزان، موكس، اسبايرد، شيروان، هكاري، حسنكييف، بوتان، بزراكي، درزيني، اتاق، ، ترجيل، كليس،)
- إمارات شرقي كردستان: إمارة (دنبلي، برادوست، موكرين، بانه، كلهور، لورستان)،
- إمارات جنوبي كردستان: إمارة (بادينان، سوران، بابان، اردلان، داسني) (هروتي، ص- ص. ٩١-٢٩)

إن نظام الإمارة الذي عرفه الكرد في هذه المرحلة، ساهم في تحقيق انجازات مهمة، لكردستان، في عديد الجوانب الاقتصادية والعمرائية والسياسة، والهوياتية، بجعل اللغة الكردية لغة أدبية أساسية في أوساط النخب الثقافية المحلية، وبشكل عام كونت قاعدة لدولة كردية، لكنها افتقدت لمشروع الدولة الكردية الموحدة.

إجمالاً وكتقييم لهذه العنصر يمكن القول البناء السوسيوولوجي للكرد يمتاز بالتعقيد الأمر الذي سيصعب من مأمورية السلطنة العثمانية في كردستان هذا من جهة، كما أن التششت العشائري، و سيادة الفكرة الدينية الإسلامية المنافية للقومية، ستحول دون قدرة النخب الكردية على بناء نظام موحد لكردستان، لكن بالنسبة للعامل الثاني (الإسلام)، يجب أن يفهم بوضوح ضمن الصيغة التي تم على أساسها تلقى الإسلام، إنها صيغة العشيرة، والإقطاع المرتبطين بالمصلحة

٢- تنظيم العلاقات الكردية العثمانية في القرن ١٦- (القبائل الكردية كشركاء في الحكومة المركزية العثمانية)

كانت ديار بكر، من أهم القلاع والمدن الواقعة في جنوب شرق الأناضول، وكانت كغيرها من القلاع واقعة تحت الحكم الصفوي، ويرسم المؤرخ العثماني صورة عن أوضاعها قائلاً: "وكانت هذه المنطقة معظم سكانها من الأكراد، وكانت الأقوام الكردية يعجبها العيش متفرقين، وباستثناء كلمة التوحيد لا يتفقون في أي موضوع، واعتادوا على التنازع والتخاصم بشكل متواصل، ويفقدهم التضامن فيما بينهم، ولهذا كانوا لا يملكون القوة الكافية لمقاومة الصفويين، فاضطروا للخضوع إليهم، ولهذا السبب تعج الكثير من بلدانهم وقلاعهم بأتباع الصفويين، كما أن الخطبة تقرأ باسم الشاه، وتسك النقود باسمه" (فاضل بيات، ٢٠٠٧، ص. ٢٤٧).

دشن عهد السيطرة الصفوية على ديار بكر، بداية جديدة للتاريخ الكردي، تشغل الفوجع معظم صفحاته، على حد تعبير المؤرخ كمال مظهر، فقد كان مؤسس الدولة الصفوية "اسماعيل شاه"، يرفض كل ما هو كردي، بسبب كونهم من أهل السنة والجماعة (كمال احمد مظهر: ١٩٨٥، ص. ٢٢٩)، وفي تعليق له على هذه الحقبة يقول محمد أمين زكي: "وكان عهد الشاه إسماعيل وسيره في الكرد مثل عهد تراكمه الآقوينلية (التركمان الشيعة)، عهد ظلم وعدوان شديدين؛ لأن الكرد كانوا من أهل السنة، فكان لا يأمن جانبهم ولا يثق بهم، بخلاف التركمان الذين كانوا من غلاة الشيعة، فهذا لم يكن يدع فرصة تمر من غير أن ينتهزها ويلحق فيها بالأكراد أذى كبيراً؛ فمن ذلك أنه قدم مرة إلى بلدة خوي فتقدم إليه أحد عشر أميراً من أمراء الكرد مقدمين له الطاعة والخضوع، فما كان منه إلا أن ألقى القبض عليهم جميعاً - على خلاف ما كانوا يأملون منه - وزجهم في السجن، وعيّن بدلهم ولاة القزلباشية في إماراتهم الموروثة، فكان من ضمن هؤلاء الأمراء المنكوبين (الملك خليل) حاكم (حصن كيف)، زوج أخت الشاه إسماعيل نفسه، حيث لبث في سجن تبريز ثلاثة أعوام كاملة إلى أن نجا منه على أثر الخسارة الكبيرة للشاه (إسماعيل الصفوي) أمام السلطان العثماني سليم الأول في معركة جالديران الشهيرة سنة ١٥١٤" (أمين زكي: ٢٠٠٥، ص. ٢٤٠-٢٤١).

ونشير في هذه الصدد أن استيلاء الشاه على مناطق كردستان، لم يكن سهلاً بل لقي مقاومة من الكثير من الإمارات الكردية، وألحقت بقوات القزلباش هزائم وخسائر كبيرة، على النحو الذي قام به حاكم جزيرة عمر الامير "شرف بن بدر"، في العديد من المعارك، وكانت الغلبة لهذا الأخير حتى انه قتل في احداها ١٧٠٠ رجل،

وأسر جمعا كثيرا من القزلباش، لكن بعد وفاته، وتولي ابنه " شاه علي بك " كان ضمن الأمراء الأثني عشر الوافدين على الشاه إسماعيل، فغدر بهم (شرفنامه البدليسي: ٢٠٠٦، ص١٤٩-١٥٠).

قبل حملته ضد إيران، والتي بدأت في ٢٠ افريل ١٥١٤ ، أرسل السلطان سليم الأول، المستشار مولانا إدريس البدليسي، وهو رجل كردي مولود في بتليس، وكان يعمل سابقا لحاكم " أق قوينلو" يعقوب بن حسن أوزون، لتأمين دعم الأكراد في حملته ضد الصفويين، فبدأ "البدليسي" في أعماله ونجح في مهامه تلك، وقد ساعدته في ذلك الولاية الدينية التي كان يحمل لواءها، فضلا عن الأساليب الدبلوماسية التي اتبعها مع أقطاب المجتمع الكردي، توجت هذه المهمة بإعلان ما بين ٢٥ إلى ٣٠ أميرا كرديا ولاءهم للسلطان، تقديرا منهم للأهمية القصوى للوحدة الإسلامية، وكان من بين هؤلاء الأمراء: شرف الدين بك حاكم بتليس، والأمير داوود ملك خيزان، وخليل الثاني الأيوبي أمير حصن الكيفاء، والسلطان حسين حاكم العمادية(فاضل بيات: ٢٠٠٨، ص٢٤٧)، ودعموا هذه النية بإرسال عريضتهم التاريخية باللغة العصمية -على أثر حصار الجيش الصفوي-، طلبوا فيها العون من السلطان ، مؤكدين على رغبتهم في الدخول تحت رايته تطلعا للأمن والسلام، وإعلاء لكلمة الإسلام في أراضيهم، حملها الملا " إدريس البدليسي ومما جاء فيه: " نبايع سلطان الإسلام، برغبة صادقة من نفوسنا، ونحن بريئون من جماعة " القيزلباش "(من العلويين) الملحدين، وقد رفعنا جميع البدع التي نشروها، فنحن من أهل السنة والجماعة على المذهب الشافعي، لقد تشرفنا باسم سلطان المسلمين، وبدأنا بذكر أسماء الخلفاء الأربعة في الخطب، وبذلنا جهدنا في الجهاد وانتظرنا وصول سلطان المسلمين إلينا... نرجو قيامكم بمساعدتنا نحن المخلصين والمطيعين لكم، إن بلدنا قريب من ديار العلويين ، ونحن جيران معهم، بل هناك تداخل واختلاط معهم، وكم من سنين قام هؤلاء الملحدون بهدم بيوتنا وقتلونا، ونحن ننتظر من سلطان المسلمين ، القيام بمساعدة هؤلاء الناس من ذوي العقائد الصافية، والذين يكونون الحب له، وتخليصهم وإنقاذهم من ظلم هؤلاء الظالمين برحمة منه، ومن دون مساعدتكم لا نستطيع وحدنا بشكل مستقل الوقوف أمامهم ومقاومتهم، لأن الكرد يعيشون في قبائل وعشائر مستقلة، ولكننا متفقون في توحيد الله تعالى، وفي كوننا من أمة محمد، أما في سائر المسائل الأخرى فلا نستطيع الاتفاق، وهكذا جرت سنه الله فينا، ولكن كلنا أمل أن يأتينا المدد من جلالتكم الذي بواسطته يتحقق خلاص عراق العرب و العجم وأذربجان، ويتم قطع أيدي أولئك الكفار ويتخلص أمد " المحروسة بصورة خاصة، لأنهم يعتبرونها مفتاحا لفتح الممالك الإيرانية وعاصمة

لسلطانهم بايندرخان، وهذه المدينة مازالت تنوء تحت حصارهم منذ ما يقارب السنة، ويأمل أهلها أن يقوم سلطان الإسلام بتخليصهم من شر هؤلاء " القزلباش"، الذين قتلوا اكثر من خمسين ألف شخص، واذا قام السلطان بمد يد العون إلينا هذه السنة فسوف ينال ثوابا عظيما في الآخرة، وسيحقق فوائد دنيوية كثيرة يعم خيرها على جميع المسلمين، هذا ولكم الأمر سيدي السلطان" (أحمد محمد عبد العال: ٢٠٤، ص: ٢٦٤- ٢٦٥ انظر كذلك: احمد اق كندوز: ٢٢١، ٢٠٨، ٢٢٢).

لقيت الحملة التي أرسلها السلطان سليم الأول، بقيادة " خسرو باشا"، والمتكون من عشرة آلاف متطوع، يعاونه الملا ادريس، نجاحا منقطع النظير، بفضل تعاون الأمراء الكرد، وهو أمر كان متوقعا إذ كان سكان تلك المناطق من بلاد الجزيرة وكردستان، ينتظرون جميعا الخلاص من الحكم الصفوي، فحدثت شبه انتفاضة عمت معظم أرجاء ديار بكر، اذ ثار أهالي "ديار بكر" وطردوا نائب بلدتهم الصفوي، وهذا ما حدث أيضا في مدينة بتليس، وقلاع حصن "كيفا" و"سمرت" فضلا عن أقاليم "أرزن" و"كرزان" و"ساسون" و"يالو"، واستردت قلاع "أكيل" و"عتاق" و"سيفارقين"، وانتفضت "جزيرة ابن عمر" وطورد الفرس إلى أصقاع بعيدة، وامتدت آثار تلك الحركة التطهيرية حتى مدينتي "كركوك" و"أربيل" وبدأ أمير "السوران" يثير القلاقل (أمين زكي: ٢٤٣)

في الطرف الآخر، استغل الشاه إسماعيل الصفوي، فرصة مغادرة العثمانيون لتبريز، وعدم تركهم لقوة عسكرية مرابطة في المنطقة، لعدم إدراكهم لحقيقة هي خضوع هذه المناطق مرتبط بالتواجد الفعلي للقوات العثمانية فيها، فاعدت لاعتراض ما فقدته من سلطات في ديار بكر، وإعادة الأمراء الذين غيروا ولاءهم إلى حظيرة دولته، وعهد بهذه المهمة إلى "قره خان" اخو "اوستاجلو محمد خان" الذي قتل في معركة جالديران وجهاز حملة بقيادته ليخترق المناطق الكوردية متوجها نحو ديار بكر، وقد اصطحب الأخير معه حاميات "ماردين" و"اورفة" و"حصن كيفا" فحاصر ديار بكر حصارا شديدا دام لأكثر من سنة، وكلف سكانها أكثر من ٥٠.٠٠٠ ضحية، ولم ينجح في الاستيلاء عليها، (مارتن فان بروينسن: ص. ٣٠٥-٣٠٦)

دافع أهالي ديار بكر عن مدينتهم دفاعا مستميتا، واستنجدوا بالسلطان سليم الذي كان معسكرا في أماسية، فأرسل إليهم قوة يقودها "حاجي يكتا احمد"، تمكنت هذه القوة من شق صفوف المحاصرين الإيرانيين ودخول القلعة مؤيدا سكانها، ومقابل ذلك أرسل الشاه الإمدادات لقائد جيشه، الأمر الذي استدعى إرسال قوة أخرى، بقيادة"

محمد بيقلي باشا"، التقت بالجيش الكردي الذي يقوده " إدريس البدليسي" وكان قوامه حوالي ١٧٠٠٠ مقاتل، في حصن كيفا، وبعد معارك عدة التقى الجيشان في معركة حاسمة على مقربة من " قوج حصار الواقعة بين " نصيبين" و "اورفة"، في مارس ١٥١٦، وانتهت بهزيمة الجيش الصفوي ومقتل قائده(سعدى عثمان هروتي:٢٠٠٨، ص-ص.٥٣-٥٨)

كان لانتصار العثمانيين في " قوج حصار" نتائج مهمة، حيث كان مكملًا لانتصارهم في معركة جالديران ، فسيطر العثمانيون على معظم أقاليم الجزء الغربي والشمالى والمركزي من كوردستان، ديار بكر، ماردين، بدليس، سعدى، كركوك، اربيل، ارغني، سنجار، بيره جك، نصيبين، اورفة، هتاخ، اميدي، ورمى، جزيرة بوتان، اكيل، خيزان، بالو، حصن كيفا،ميفارقين، ملاطية، بهسني، خوشاب، وكذلك، سيقريك، وجرموك، والموصل، بالإضافة إلى ذلك أعلنت القبائل الكردية، بدون عناء ولاءها للدولة العثمانية بشرط بقائها تحت حكم رؤسائها، ومن هذه القبائل: الروشني والحريري السنجاري، الاستاجلي، والجزيري، أما الأجزاء الباقية فقد بقيت تحت النفوذ الايراني(زكي،ص،ص.٢٤٧-٢٤٨)

رغم هذا الانتصار، فقد استمر الصراع العثماني الإيراني على كردستان ، صراع استمر حتى نهاية الإمبراطورية الصفوية ، دون أن يتمكن أي طرف من السيطرة التامة على الأراضي الكردية، مورست خلالها سياسات مرنة، لكسب ولاء الكرد، وكانت نتيجتها تذبذب ولاء الكرد للإمبراطوريتين، مما يشير إلى أن الأكراد ليسوا مجرد شركاء سلبيين(منفعلين) في تفاعل الدولة القبلية، ويذهب بنا الى حقيقة مفادها " ان التحالفات في المجتمعات القبلية أنية ومتحولة وفقا للمصلحة، بل أن وجوده يقضي " إبقاء الخيارات والارتباطات مفتوحة"(تهامي العبدولي:٢٠٠٨، ص١٥) ومثال ذلك تخلي الامير الكردي " شرف خان امير بتليس عن تبعيته للعثمانيين، ولجونه للصفريين، وكان هذا الأخير من الأمراء الكرد الذين كانوا يحكمون في المنطقة منذ القرن الثامن، وكان قد خضع للحكم العثماني في عهد السلطان سليم الأول وعهد إيهبتليس، وعلى اثر ذلك شنت حملة ضده بقيادة "اولاما باشا" انتهت الى مقتله، وتم تعيين شمس الدين الثالث حاكما على بدليس(YalçınÇakmak ;2022p.3)

لم تكن هذه التصرفات ميزة انفرد بها الأمراء الكرد، بل حدث مثيل لها من الطرف الإيراني، يتعلق الأمر بلجوء الوالي الإيراني اولامة خان الى الدولة العثمانية، اذ

عينه السلطان سليمان القانوني واليا على حسنكيف وجميع أراضي بتليس(فاضل بيات ص.٢٥٦)

تظهر هذه الحقائق أن علاقات الكرد مع العثمانيين أو الصفويين لم تكن مبنية على عقيدة ثابتة، بل كانت تعتمد على العلاقات السياسية وتحولات القوة، حيث تتغير الولاءات بناء على مجريات الأحداث، ودرجة قوة الفاعلين في الميدان

الإدارة العثمانية في كردستان

شكلت مسألة إيجاد نظام إداري يراعي خصوصية كردستان كإقليم حدودي مهم من الناحية الإستراتيجية محور اهتمام السلطان سليم ومن بعده السلطان سليمان القانوني، فكانت نظرتهم تهدف إلى بناء نظام يعيد هيكله الجماعات السياسية الكردية، من خلال إنشاء وحدات أكثر اتساقا وتهديدا في نفس الوقت، لم تكن هذه المهمة سهلة نظرا للطبيعة السوسيوولوجية و السياسة التي اعتدت عليها، رغم محاولات الأنظمة السابقة تهديمها(وحدات سياسية أظهرت هياكل معقدة غير مواتية لأية سياسة إدارية موحدة، قبائل مجزأة، كونفدراليات قوية)

اعتمد النظام العثماني- بعكس القواعد الإدارية لدولتي: الاقوينلو ، والدولة الصفوية- على سياسة" اتحد واحكم" وصبتها في وحدات اكبر وأكثر من مستوى القبيلة، بالاعتماد الطبقة الحاكمة الكردية التقليدية ، في صورة إعادة هيبته المتلاشية على القبائل الكردية المجزأة، (Hakan Ozugli:2004,kurdish, notable,p53)تمت هذه الفكرة باستشارة إديريس البدليسي الذي له خبرة ودرية بأحوال المنطقة وقيادتها، وبموجب فرمان مؤرخ في تشرين الثاني ١٥١٥ ،تضمن تقديرا وشكرا للجهود التي بذلها من اجل فتح ديار بكر بدون إراقة الدماء، ومفوضا إياه باتخاذ التدابير اللازمة لإقامة المؤسسات المحلية، كما أرسل بعض الهدايا، لتوزيعها على رؤساء الحكومات والأمراء المحليين، ومما جاء فيه " رسالة السلطان ذي الجود والكرم، إلى عمدة الأفاضل ، وقدة أرباب الفضائل وسالك مسلك الشريعة، وكشاف المشكلات الدينية، وحلال المعضلات اليقينية ،... ابعث إليك رسالتي هذه جوابا على رسالتك التي حملت إلي أنباء الحق ديار بكر بالدولة العلية، وذلك بجهودك القيمة ووفائك وإخلاصك للدين والدولة، فبيض الله وجهك، وان شاء الله الأعز أن تكون سببا في فتح سائر الولايات.. هذا وقد أرسلت لكم جملة هدايا ، وهي عبارة عن ألفي قطعة ذهبية فرنجية، وسمور واحدة، وساق واحد، مع مربعي صوف مغلظة بالفرو، وكذلك سيفا ذهبيا مطعما بالأحجار الكريمة... ونظرا لإخلاص الزعماء المحليين في ديار بكر وما

حولها، كما بينت لنا في رسالتك دورهم الكبير في إلحاق الولاية المذكورة بالدولة العلية، فقد أمرت بجعلها ولاية تابعة للدولة ، وعينت فخر الأمراء العظام وظاهر الكبراء الضخام، ذا القدر والاحترام صاحب المجد والاحتشام المؤيد بأنواع تأييد الإله الملك الصمد " محمد باشا واليا على ديار بكر ، بفرمان سلطاني يحمل ختمنا السلطاني، وذلك أن تمنح هذا الحق بالإمارة لكل أمير على منطقتة كل حسب قدرته وظروفه، إن أبدى رغبة في الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية، وعليك ان تنظم كتابا عن المعلومات التفصيلية حول كل إمارة، وترسل نسخة منها الى ديار بكر كي يتم حفظها وتوثيقها، وعليك أيضا أن تبين بالتفصيل أي بك(أي أمير أو زعيم محلي) والإمارة الممنوحة له، والوجه القانوني الذي منحت بموجبه له ، مع ذكر ألقاب كل أمير وأحواله، وينبغي اتخاذ ما من شأنه أن يزيل أي خلاف بين هؤلاء الأمراء، وقد بعثت قرارات سلطانية مختومة على بياض موجهة إلى كل أمير بود الانضواء تحت لواء الدولة العثمانية، ويجب العمل على استمالة هؤلاء الأمراء بأي إجراء كان وأعطيتكم التفويض بذلك، وينبغي العمل على تنظيم سجلات مفصلة تحوي جميع ما يتعلق بهؤلاء، وكيفية انضمامهم للدولة وأحوالهم المختلفة ، مع نسخة من حق الإمارة الممنوحة لهم ترسل الى دار الخلافة، وقد بينت لكم كيفية تنظيم هذه السجلات وكيفية ملئها...." (عبد العال سليم، ص. ٦٦٦-٦٦٧)

توصل إدريس البدليسي بدبلوماسياته العالية، وحسن وعلاقته بالأمراء الكرد، إلى إيجاد صيغة اتفاق بين الطرفين، شارك فيه أكثر من ٢٥ زعيما او رئيس عشيرة، وتم ذلك في سنة ١٥١٥، ونص:

- تحتفظ كافة الإمارات الكردية الموقعة على المعاهدة باستقلالها التام وتحفظ بعائدات إقطاعاتها الخاصة
- تستمر وراثة الإمارة من الأب إلى الابن، أو يتم تنظيم ذلك استنادا إلى أعراف القبيلة، ويعترف السلطان بالوريث الشرعي بفرمان خاص
- يساهم الأكراد في كافة الحروب التي توكل إليهم من طرف السلطنة
- تقوم الدولة بمساعدة الأكراد ضد أي عدوان أجنبي
- دفع الصدقات والرسوم الشرعية لبيت المال الخاضع لسلطان الدولة (زكي، ص. ٢٤٩)

تدعم هذا الاتفاق بعد الحملة التي قادها سليمان القانوني على بغداد ١٥٣٤، والتي أبلت فيها الإمارات الكردية بلاء حسنا- باصدار فرمان، اختلفت الكتابات

التاريخية في تحديد تاريخه بالضبط، فأشار الباحث "اوزوغلو" إلى تاريخ ١٥٣٣ أي بعد الحملة التي قادها إبراهيم باشا ضد إيران- نظم العلاقات بين السلطات العثمانية والإمارات الكردية وجاء فيه "يمنح الأمراء الكرد الذين اتخذوا موقفاً ضد القزلباش زمن والده السلطان سليم الأول، والذي يخدمون حالياً الدولة بإخلاص، والذين انضموا بشكل خاص إلى حملة إبراهيم باشا في إيران، على حد سواء، كمكافأة على ولائهم وشجاعتهم... كل واحد منهم سيحتفظ المحافظات والقلاع الواقعة تحت تصرفهم منذ العصور الماضية، وسترسل لهم كل على حدى تراخيص إمبراطورية(بيرات) تعترف فيها بأوطانهم وحكمهم، وبموجب هذه التراخيص فإن كل ما في أيدهم من المقاطعات والقلاع والمدن والقرى ، والمزارع ، وجميع محصولاتها تسجل باسمهم كتمليك، وتنتقل وراثتها من الأب إلى الابن.. ولا يتعرضون إلى أي تدخل أو عدوان خارجي... يجب إطاعة هذا الأمر المجيد، ولا يجب تغييره تحت أي ظرف من الظروف... في حالة وفاة أمير ما، تنتقل إمارته بكامل حدودها إلى ابنه، وإذا كان له أكثر من ابن يقسمون الإقليم بناء على اتفاق فيما بينهم، وإذا لم يتمكنوا فإنهم ملزمون بما يتفق عليه أمراء كردستان، وتبقى أملاكهم تحت تصرفهم إلى الأبد، وإذا كان الأمير بلا وريث أو أقرباء فلا يجوز منح إمارته لأي شخص من الخارج، بل سيجتمع أمراء كردستان ويتفقون فيما بينهم، وسيختارون أميراً، أو أحد أبناء الأمراء الأكفاء، وهم مخولون في اختيار أي شخص يروونه مناسباً،... وفي المقابل يشارك أمراء الكرد في ديار بكر وبغداد مع الاتفاق مع جميع عساكرهم في دفع العدوان الخارجي.. ويجب أن يعتبروا أبناء الذين يخرجون عن طاعتي أعداء، ولا يأترون بأمرهم مطلقاً، ولا ينضموا إليهم أبداً، وان يكونوا تابعين صادقين للخلفاء والسلاطين الذين يأتون من بعدي"(Hakan Ozugli:1996,state-tribe,p18)

دعم هذا الفرمان، ببيان أكد فيه، على أهمية مكسب ضم كردستان إلى حظيرة الدولة العثمانية، وحرص هذه الأخيرة على الوفاء بتعهداتها للكرد حيث قال "كما ان الله سبحانه و تعالى، منى الاسكندر" القرنين" لبناء جدار يأجوج ومأجوج، لذلك جعل كردستان تتصرف في إطار مملكتي كحاجز قوي وحصن منيع ضد فئة الشيطان يأجوج من بلاد فارس ومن المأمول إلا يدع أحفادنا ينزلقون حبل الطاعة(الملزم) للقادة الكرد (للدولة العثمانية)، وألا يفتقروا أبداً إلى الاهتمام بهذه المجموعة"(LatifTas :2014,p509voireaussi joel.s.Migbal,2004,p32)

يتضح الفرمان السابق حرص الدولة العثمانية، على الإبقاء على الوضع العشائري في كردستان بتنظيماته وامتيازاته، على النحو الذي يؤسس لفكرة التضامن

الاجتماعي، من خلال إبقاء السلطة في أيدي نفس العائلات الحاكمة. ويبدو أن هذه السياسة تهدف إلى خلق قيادة كردية قوية خالية من تحديات المنافسين الداخليين الآخرين. لكن من جانب آخر ونتيجة لهذه السياسة أصبحت معظم الأجواء الكردية تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة العثمانية للحفاظ على موقعها في السلطة، ووجدت الدولة عثمان بيئة موالية للتدخل في الهياكل القبلية الكردية، الأمر الذي أعاد فكرة إكراه الدولة والأسطورة القوية للنسب المرموق للأسر الحاكمة تشكيل التضامن الجماعي وشكل ذلك مثلاً ممتازاً على التضامن الجماعي الظرفي. ويوضح تاريخ إمارة جمشكزك، هذه الظاهرة، فبعد إعدام حاجي رستم بيك، و٢٠ أميراً كردياً أخر من طرف السلطان سليم الأول نتيجة ووقوفهم إلى جانب إسماعيل شاه (م.س. لازاريف وآخرون، ص٨١)، عين هذا الأخير حاكماً جديداً للإمارة، حتى قدم بير حسن خضوعه للعرش العثماني، وعند وفاته، تدخل السلطان سليمان القانوني وأجرى مسحاً مالياً للإمارة، وقام بتقسيم الإمارة المتمتعة بالحكم الذاتي إلى قسمين (برتكومازغيرت (Ozugli, state, p19))

وفقاً للفرمان السابق، تم بناء نظام إداري خاص لكردستان، تباينت أشكاله بشكل كبير، فقد استندت درجة الحكم الذاتي الممنوحة للإمارات الكردية، في المقام الأول، إلى إمكانية الوصول إلى الأرض، ودرجة الأهمية الجغرافية السياسية، للقوة الداخلية للقبيلة الكردية (أو الكونفدرالية)، فقد أجبرت القبائل الأقل قوة إما على الانضمام إلى القبائل الأكثر قوة أو أن تصبح جزءاً من الإقطاع العثماني، فالقبائل الأكثر قوة والأقل وصولاً والتي تنتشر على الحدود الإيرانية هي التي تمتعت بدرجة عالية من الحكم الذاتي.

يشرح أوليا جلبي هذا التقسيم، بالاعتماد على قانون السلطان سليمان القانوني حول إيالة ديار بكر، الذي صنف ولاية ديار بكر من الولايات الخاصة، يترأسها وال برتبة والي " برتبة "بكلربك"، ويلقب أيضاً بـ "مير ميران" أي "أمير الأمراء" باعتباره يرأس أمراء الأتلية (السنجاق) كما أنه يعد واحد وزراء الدولة العثمانية، ويحمل طوغين أو ثلاثة اطواغ (الطوغ شعار تركي قديم يتكون من راية بيضاء عليها خصلة شعر ذيل حصان)، يصل واردها من الضرائب ١٠٢٠٠٦٥٠ اقجة (أوليا جلبي: ٢٠٠٨، ص٣٩-٤٠)، قسمت ولاية ديار بكر إلى ١٩ سنجاقاً، منها ١١ كانت على شاكلة الوحدات الإدارية بالأناضول " تيمارات" زعامت"، تحت حكم الترك المباشر، يعين حكامها من العثمانيين، وكانت تلك السناجق هي: خربوت، ارغني، سيقربك، نصيبين، حصنكيف، جمشكزك، سعرد، ميافارقين، خابور، اقجة قلعة نصيبين وسنجار، والثمانية الباقية

(الشعب الرمادي)، وهو بقايا من اتحاد اق قوينلو ومؤلف من قبائل تركمانية وكردية بلغ تعداده أكثر من ٧٥.٠٠ نسمة ، اما الاتحاد الثاني والذي كان كرديا بشكل كامل هو قره الوس (الشعب الأسود)،(نجاته عبد الله:٢٠٢٠،ص٢٧٤) هذا بالإضافة الى تشكيل ميليشيا قبلية لحراسة الحدود، تتكون من رجال القبائل الكرد، نقلوا من موطنهم الأصلي (ديار بكر) إلى النجد الأرميني بالقرب من الحدود الفارسية الأرمينية، وقد منح هؤلاء عضوا دائما من دفع الضرائب بشرط ان يعملوا بصفة ميليشيا دائمة على الحدود التي كلفوا بحراستها(مارتن فان بروينسن،ص٣٤٥).

كانت الاتفاقيات والعهود التي قطعتها السلطنة العثمانية للكرد في بلاد الجزيرة الفراتية (كردستان + شمال غربي العراق) بعد معركة جالديران في عام ١٥١٤، إجراء تكتيكية، ومرحليا من قبل الدولة بهدف توظيف هذه البلاد ضد اعتداء الخارجين ، باعتبارها حاجزا جغرافيا، يفصل الأناضول عن الوطن العربي(joel.s.Migbal,2004,p32)، إذ سرعان ما تراجعت الحكومة العثمانية عن هذه المعاهدة ، بعد أن طبق السلطان سليمان القانوني نظام الالتزام العسكري، والذي بموجبه ظهرت التقسيمات على نحو جديد بعد أن سيطر على بغداد سنة ١٥٣٤م(سيار الجميل:١٩٩٧، ص، ص١٠٦-١٠٧)، وكان قد عين حاكما عاما على ديار بكر ليكون حلقة الوصل بينه وبين الإقطاعيين الكرد(باسيلي نيكيتين:٢٠٠٦،ص٣٠٩).

اتضح الأمور أكثر في نهاية القرن ١٦ وبداية القرن ١٧، فنتيجة للازمة التي مرت بها الدولة في هذه الفترة، و التي انتهت بمقتل السلطان عثمان الثاني(١٦١٨-١٦٢٢)، تركت المناطق الشرقية إلى الولاة والمسؤولين المحليين، وتم مضاعفة صلاحياتهم، فاتجهوا إلى التدخل في شؤون الامارات الكردية، وتطبيق سياسات تعسفية، لاسيما مسألة تدخلهم في مسألة عزل وتعيين الامراء، وقضية جباية الضرائب، وكذلك ابتزازهم للأمرء بدعم منافسيهم في حالة رفضهم دفع الأموال... ضاربين بذلك العهود والمواثيق التي قطعتها الدولة للكرد، وكان لهذه السياسة مردودها السيئ في علاقة الإمارات بالدولة، ففي عام ١٦٠٥، واجه الجيش العثماني بقيادة الوزير سنان باشا، هزيمة كبيرة أمام القوات الصفوية، في معركة قرب أورمية شمال غرب ايران، قتل على اثرها ٢٠ الفا من الجيش العثماني، وهذا بعد سحب الأمرء الكرد لقواتهم من المعسكر العثماني، ويعلل المؤرخون هذا التصرف بسوء معاملة الوزير لهم، وبشكل عام الى السياسة السلبية للسلطات العثمانية في المنطقة، والتي دفعت الإمارات الكردية إلى عدم الاشتراك في حملاتها، أو تحين أي فرصة للانسحاب منها، ليس هذا فحسب،إنما بدأت

تلك الإمارات بالاتصال بالدولة الصفوية وتشكيل علاقات معها(نزار ايوب حسن:٢٠٢١،ص.٢٠٦)

أمام هذه الظروف ، تدخلت النخب العثمانية، بتقديم لوائح إصلاحية الى السلاطين العثمانية لاسيما، السلطان مراد الرابع، ونذكر منها قوجي بيك، وعزيز افندي، دعت إلى القضاء على تدخلات السلطات العثمانية في شؤون الإمارات الكردية، مذكرة المشرف للكرد في انتصارات الدولة، خاصة معركة جالديران والإحداث التي أعقبتها، والعهود التي قطعت لهم من طرف سليم الاول، والسلطان سليمان القانوني، وفي نفس الوقت إصلاح الشأن الكردي استجابة لهذه الدعوات، وردا على القمع الاستبدادي لبعض حكام المقاطعات ، واستخفافهم بالعهود التي قطعت للكرد اصدر السلطان مراد الرابع نص امر الى الحاكم لديار بكر جاء فيه " القادة الكرد مخلصون للدولة العثمانية، وقد قاموا منذ الوقت النبيل لإسلافنا حتى الوقت الحاضر، بمجموعة من الخدمات الجديرة بالثناء، نيابة عن التاج، وبذلوا جهودا لا حصر لها، مما يجعل من واجب العناية الإمبراطورية: "أن يعاملوا باحترام ورعاية"، كما ذكر السلطان مراد الرابع حكامه بمعاهدة الحكم الذاتي، الموقعة بين إسلافه والكرد التي تحضر على القادة العسكريين المحليين والحكام مضايقة، وإساءة معاملة القبائل الكردية، ودعم ذلك بإرسال وثيقة إغراء إلى جميع زعماء الكرد ، جاء فيها: " انتم من الجد إلى الأب، كنتم أناس من شخصيات نقية من أعضاء الطائفة السننية،في طليعة جيوشي المنتصرة، في جميع المعارك ضد " القزلباش" الإيرانيين، مع عديد الآلاف الجنود الأكراد المسلحين والمشهورين بحبهم للنصر، قاتلوا بالجسد والروح ، وأدى ذلك إلى العديد من الانتصارات المثيرة للإعجاب، ومع ذلك، في حين أنكم تستحقون مقابل ذلك معاملة تفضيلية وحماية خاصة، فقد وصلني ما يثر الدهشة، انه نتيجة إهمال مستشاري السلطنة، أصبح هؤلاء الوزراء المعينين لديار بكر، وكذلك حكام المقاطعات - نتيجة الجشع- وحب السيطرة، يعينون ويفصلون ، ومدوا يد العدوان عليكم، وفتحوا أبواب القمع والطغيان، وبالتالي قللوا من قدرتكم على المقاومة ، إلى حالة من الضعف والاندحار الكاملين...الآن، بما أن الاهتمام بشؤونكم ورعايتها، واستعادة قوتكم واجب شخصي يقع على عاتقي،فقد قررت انه أولا وقبل كل شيء، ووفقا للاتفاقية التي وقعها إسلافي العظماء ، ان تراثوا ولاية حكمكم آبا عن جد مدى العمر....."،كما أرسل أمر قضائي إلى الحاكم العام لديار بكر بضرورة السهر على عدم التدخل في شؤون الإمارات الكردية، وحماية الناس من جشع جباة الضرائب (Latif Tas :p510 p509 voire aussi) .(joel.s.Migbal,2004,p32,

٣- الإصلاحات العثمانية وموقف الكرد منها

استهدفت الفلسفة السياسية لمبادرة الإصلاح العثمانية و التي بدأت في عهد السلطان سليم الثالث(١٧٨٩-١٨٠٨)، وبلغت أوجها فترة حكم السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩)، تأسيس دولة مركزية على الطراز الغربي، بهوية متماسكة تتجاوز الاختلافات العرقية والدينية، من خلال تعزيز السلطة المركزية على المحافظات، وتقليص سلطة زعماء القبائل والأمراء المحليين، الذين أدت سياساتهم - حسب النخب العثمانية- إلى ضرب مصالح الدولة الاقتصادية وموقعها السياسي بين القبائل، بالإضافة إلى أن هناك كاهل السكان المحليين بالضرائب التي لا حصر لها، وكل ما في الأمر هو إيجاد بديل لميزانياتها التي تضررت بعل هؤلاء ونقص الموارد التي كانت تعتمد عليها في السابق(الفتوحات)، فكانت الطريقة المثلى لملء الخزينة العثمانية هو التخلي عن سياسة الوسائط، والاتجاه نحو جمع الضرائب بموظفين مركزيين،(TutkuAkin,2022,p334) وبشكل عام سارت السياسة في اتجاه القضاء على الاستقلال الذي تمتع به الكرد في الفترة السابقة فكيف تم ذلك؟

لقد تفنن العثمانيون في استخدام الوسائل لإعادة سيطرتهم على كردستان، وبالتالي التخلص من الاتفاقية السابقة، وكان في مقدمة هذه الوسائل، بل وأنجعها بالنظر، إلى البنية السياسية لكردستان المتمثلة في انقسامها إلى مجموعات إقطاعية وزعامات عشائرية متنافرة ومتناحرة، "سياسة فرق تسد"، ونفذت تلك السياسة بوسائل شتى: فتارة كانت تعمد الى بذور الخلاف بين الإمارات والزعامات الكردية لتوسيع هوة الشقاق بينها وإشاعة المنازعات المسلحة بينها، مما يعطي لها الحق في التدخل فيما بينهما لصالح الإمارة التي تؤيدها أو لصالح الإمارة الأضعف على الأغلب، بهدف إضعاف الإمارة الكردية التي شهدت بعض التطور أو نجحت في توسيع نفوذها(سعودي عثمان هروتي؛ ، ص.٩٥)، ومن الأمثلة البارزة على ذلك محاولة الدولة العثمانية الإيقاع بين إمارتي السوران و زرزا، باستغلال الخصومة القائمة بينهم، بسبب تعاون هذه الأخيرة مع الإيرانيين تارة ومع العثمانيين تارة أخرى ضد أسرة آل سوران وتعاونها مع يوسف بك قران في قتل الأمير سيف الدين، لاستعمالها لضرب الإمارة السورانية التي لا تعترف بالسلطة العثمانية، ولتحقق هذا الغرض أوفد السلطان مراد الثالث من يقنع "زرزا" بالانضواء تحت الحكم العثماني ومحاربة سليمان بك، وبعد تأكيد السلطان من ولائهم أرسل إليهم بالأسلحة والذخائر، مما شجع هذه القبيلة على التجاوز على الأملاك السورانية، فالتقى بهم أمير سوران المذكور عند جبال " سيتكان"، فدارت حرب عنيفة استمرت يومين وانتهت باندحار المتجاوزين وهزيمتهم نحو عاصمتهم " اشنو"، ووقع

امير اللواء العثماني و ٥٠٠٠ نفر من العشيرة في الأسر) بلال إسماعيل : ١٩٨١، ص١٧٢-٢٧٢).

ومن السبل الأخرى التي انتهجوا فيها سياسة فرق تسد في محاولة منهم لهدم البنية السياسية للإمارات الكردية بخلق أسباب الشقاق داخل الإمارة الكردية الواحدة، وخاصة في مسألة تولية منصب الإمارة، وذلك عندما كانوا يعمدون إلى تنصيب أميرين على إمارة واحدة في وقت واحد، كانا غالبا ما يناصبان العداء لبعضهما البعض، وهي امور تزيد من هوة الشقاق، وتنعكس سلبا على الكيان السياسي والاقتصادي للإمارة، وتعتبر إمارة "بابان" مثالا حيا لتلك السياسة، وذلك لكثرة مواقفها المناوئة للحكم العثماني، ففي عهد السلطان سليمان القانوني حدث ما يؤيد ذلك، حيث لم يمض على تنصيب الامير "بوداق بك" على امارة "بابان" فترة طويلة من الزمن حتى ظهر له منافس في الحكم هو "الأمير حسن بك بن الأمير سليمان"، الذي التقى بقواته البالغة عددها ٨٠٠٠ مقاتل منافسه الأمير بوداق، وحينما ادر كان التفويض الرسمي الذي يتمتع به هذا الأخير فيه الشرعية ما يكفي لرجحان الكفة لصالحه، سافر على عجل والمعركة في بدايتها وحصل بالوساطة على تفويض عثماني بحكم امارة "بابان" ايضا ، على ان يتولاها بالمشاركة مع المير بوداق، وكان من البديهي ان ينشأ النزاع بينهما، وقد حدث فعلا وأدى الى مقتل الأمير حسن وتفرد الأمير "بوداق" بالحكم (سعدي عثمان هروتي: ص٩٧).

كانت الخطوة المهمة والخطرة في نفس الوقت، التي كانت تسير في اتجاه إعادة بناء السلطنة وارجاع هيبتها لدى الأنظمة و الشعوب، بإعادة الحكم المباشر إلى الإيالات العثمانية كافة واتباع سياسة مركزية، هي القضاء على نفوذ الأعيان والزعماء الإقطاعيين في كافة أنحاء السلطنة، خاصة وإزاحة حكم الولاة الذين استقلوا بأمور ايالاتهم(سعدي عثمان هروتي: مرجع سابق، ص١٧٨)، إذ كانت كردستان قد شهدت نزاعات انفصالية- على نحو ما جرى في مصر مع محمد علي باشا، وفي العراق مع داود باشا المملوكي- يحمل البعض منها طابع قومي، او قل لها مشروع دولة قائم بذاته، كتلك التي وقعت في سوران بقيادة الامير محمد بن مصطفى، والمعروف أيضا "بمير كور أو مير محمد وقد حكم من ١٨٢٨-١٨٣٦، او تلك التي قادها أمير بتليس،" شريف خان" عام ١٨٣٤، (احمد سليمان السلمي: ٢٠١٥، ص١٩-٢٢) ومحاولة بدرخان بك أمير بوتان(١٨٤٨-١٨٤٧) التي انضوت اليها معظم القبائل الكردية داخل الدولة العثمانية وإيران(عثمان علي: الحركة الكردية، ٢٠١١، ص٣١-٣٣) ، ولأجل تحقيق الهدف السابق، اصدر السلطان محمود الثاني في عام ١٨٣٤، فرمانا إلى والي سيواس" محمد

رشيد باشا" ليتولى قيادة الحملة التي أعدت لإنهاء الإمارات الكردية، وتمكنت هذه الحملة، بمساعدة الكرد أنفسهم وبعض القوى الأجنبية، خاصة بريطانيا، من القضاء على الإمارات الكردية، بحلول عام ١٨٥١ (سعودي عثمان هروتي: ص-ص. ١٨٥-٢٢٥)

أما في إيران، فإن أمراء اردلان الذين كانوا وحدهم الذين يتمتعون من بين الزعماء الكرد باستقلال إماراتهم، بعد القضاء أمراء (هزار اسب) فقد جردوا أيضا من امتيازاتهم تدريجيا، وحل محلهم عام ١٨٦٠، الأمراء القجار (باسيلي نيكيتين، ص. ٢٠٩).

ردود الفعل الكردية

كانت المؤشرات الأولى لردود الفعل الكردية على سياسة الإصلاحات، هو القيام بثورات، اختلفت الدراسات في تحديد أسبابها، وفي طبيعتها، هل كانت مدفوعة بدوافع قومية؟ او المصالح القبلية التي هدتها سياسة الإصلاحات او وضعت حدا لها؟، سنحاول في هذا العنصر تقييم هذه الثورات، من خلال إظهار مشاريع الدولة التي حملتها.

حركة محمد باشا رواندوز

وتعد حركة محمد باشا رواندوز (١٨٢١-١٨٣٧)، أمير الإمارة السورانية، أول حركة ثورية كردية معاصرة ، عبر زعيمها الذي كان رجلا إداريا عسكريا عن استيائه من عبث موظفي الإدارة العثمانية، خاصة الجندرية (قوة برية)، والمأمورين والملتزمين، لذلك أراد وضع حد لهم (عثمان على، الإسلام، ص. ٢٧٥).

تمكن الأمير محمد من بناء دولة حديثة امتدت جغرافيا من نهر دجلة في الغرب إلى اشنوية في الشرق، تحسنت فيها أوضاع المدن الكردية، اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا، وساد الأمن والقانون في مختلف أرجاء المناطق الكردية وهذا بشهادة الرحالة الذين زاروا كردستان، من أمثال، فريزر، والطبيب روس، حيث يذكر فريزر في تعليقه على هذا الجانب في حياة النظام المدروس: " لم يسمع في عهده وقوع حوادث السرقة، والسلب، حتى أبواب المنازل لا تغلق في الليل، وانه نادرا نفذ حكم الإعدام في حق الإنسان."، ولعل هذا كله مرتبط بنمط العدالة المطبق على جميع السكان دون تمييز بين الكرد وغير الكرد، بين المسلمين وغير المسلمين (سعد بشير إسكندر: ٢٠٠٨، ص. ١٩٦-١٩٧)، وحتى حملته على الايزديين في هذه الفترة، التي عدتها الكتابات التاريخية من اكبر حملات الإبادة الجماعية قسوة ووحشية يندى لذكرها جبين الإنسانية، (داود مراد الختاوي: ٢٠١٠، ص. ١٥٧) تدخل في نمط العدالة المطبق في عهده، والذي لا يخرج عن الإطار العملي للعادات التي تحكم العشائر الكردية خاصة

ظاهرة الانتقام، لكن سياسيا تقيم في حدود غياب الحنكة السياسية، والحكمة في التعامل مع الآخرين ، وكانت سببا في نهاية المطاف في القضاء على ولايته وحياته معا(وديع جويده،١٥٦-١٧٢).

حيال تأزم الوضع الذي فرضه الرواندوزي في أعالي مابين النهرين، فضلا عن الضغوط التي تعرض لها محمد الثاني من قبل البعثات الدبلوماسية الأوروبية بالمنطقة، بضرورة وقف حملات التطهير التي يتعرض لها المسيحيون، جهز جيشا بقيادة " رشيد باشا"، لوضع حد لتمرد أكراد سوران والقضاء على ظلم محمد بمساعدة احد الضباط الألمان يدعى مولتكه(احمد محمد عبد العال،ص٢٨٣-٢٨٤)، انطلقت طلائع هذا الجيش عام ١٨٣٤ من شمال بلاد مابين النهرين جنوبا نحو سنجار وتلعفر، وقضت على كل مقاومة تعيق تقدمه،(جويده ،ص١٦٤) وبوصوله إلى سهل الحرير انضمت إليه قوات بقيادة انجه بيرقدار محمد باشا والي الموصل وعلى رضا باشا والي بغداد،(لونكر، ص٣٤٣) وتمكن هذا الجيش من حسم المعركة سلميا إذ يذكر جويده- أن محمد رشيد باشا- تفاديا للخسائر في صفوف الجيش- أرسل إلى محمد باشا صديقه القديم ينصحه بتفادي خوض المعارك الدامية، وعقد اتفاق مع الحكومة العثمانية متعهد له في حال وقف القتال واستسلامه ، ان يعامل كأمر وان يعود واليا على رواندوز، وافق محمد باشا على نصيحة صديقه^(٥)، ولما جاء للتفاوض معه القي القبض عليه وأرسل إلى القسطنطينية(جويده،ص١٦٥)، وقد صدر قرار العفو عنه بعد مثوله امام السلطان، ولكن العثمانيون دبروا له مكيدة في طريق عودته ، حيث قتل في تركيا عام ١٨٣٨ وبذلك انتهى أمر إمارة سوران(عبد العال،ص٢٨٤). (Michael Eppe,2008,p251).

لم تقتصر القوات العثمانية على احتلال مدينة رواندوز، بل تابعت تقدمها إلى تلك المناطق التي لم يعترف سكانها بسلطنة السلطان، ورفضوا التجنيد الإجباري، ارتكب خلالها الجيش العثماني أبشع أنواع التنكيل بحق هؤلاء استمر لأكثر من ثلاثة أشهر، وتشير الإحصائيات انه قد قتل أكثر من ١٠٠٠٠ كردي، ونهب واحرق العديد من القرى(جليلي جلي، ١٩٨٧،ص١٠٧)

في الأخير، من حيث تحليل هذه الحركة ومدى ارتباطها بأهداف أو مشاعر قومية،فعلى الرغم من إمكانية تفكير مير محمد في بناء دولة مستقلة، فالطريقة التي عمل بها كانت ضيقة، لا يمكن جعلها في مستوى حركة قومية:فانطلاقته بدأت بسحق معظم القبائل المجاورة- بدلا من الدعوة للوحدة- بما في ذلك واحدة من أكبر القبائل الكردية(بهدينان). إضافة، عدم مشاركة قبيلة بدرخان الكردية العريقة، علما

أن جميع الانتفاضات من قبل القبائل الكردية، كانت تحدث بجوار منطقة بوتان التي تحكمها عائلة بدرخان، إذ لم نجد دليل على قيام هذا الأخير بدعوته للانضمام لحركته، هذا علاوة عن ان استجابة مير محمد لفتوى ملا ختي، تجعل منه زعيما دينيا، كل هذا يجعل حركة مير محمد مجرد تمرد، ورفض لسياسة العثمنة.

ثورة بدرخان بن الأمير عبدال خان بن مصطفى

تمثل تجربة بدرخان بن الأمير عبدال خان بن مصطفى خان(١٨٢١-١٨٤٧)، نموذج آخر، يعزز رفض الكرد لسياسة الإصلاحات العثمانية، وسعيهم إلى بناء تنظيم خاص بهم، بعيدا عن سلبية النظام العثماني في هذه الفترة، فقد اكتشف هذا الأخير بنظرة ثاقبة مواطن فشل الحركة الكردية في تحقيق أهدافها ولخصها في جانبين، الأول يتمثل عدم اتحاد القوى الكردية حول فكرة وطنية واحدة سامية، والثاني لخصه في الجانب اللوجستي، في عدم وجود معامل للأسلحة والذخيرة في كردستان(جمعية خوييون الكردية، ١٩٣٠، ص.٤١).

فكان العلاج، أن اهتدى إلى تأسيس كونفدرالية كردية، اتخذت شكل ميثاق انضم إليه مختلف الأمراء استهدف الوحدة السياسية والقضاء على أي نفوذ أو سيطرة خارجية على المناطق الكردية، ومن أهم الشخصيات التي انضمت إلى الميثاق: أمير بادينان، أمير بتليس، وزعيمى برادوس توشيراوان، كما نال الميثاق موافقة كبار رجال الدين ذوي النفوذ في مقدمتهم " الشيخ محمود الموصللي " الشيخ يوسف زاخوي"، والشيخ محمد هروري في منطقة بادينان" (سعد بشير إسكندر، ص.٢١٩-٢٢٠).

من جانب آخر، ومما يؤكد بعد نظر هذا الرجل هو سياسته في المسألة القومية القائمة على التعايش مع مختلف الأجناس والقوميات، والتي كانت حيوية دائما لكردستان، فقد بذل جهودا حثيثة لتحسين العلاقات والتفاهم المتبادل مع الأرمن والأشوريين الذين كانوا يعيشون مع الكرد منذ العصور الغابرة خاصة وأنه يدرك ان ذلك يلقي استحسانا من القوى الخارجية الفاعلة في المنطقة، اقصد بها روسيا وإيران (م.س. لازريف وآخرون، ٢٠١١، ص.١٢٤).

امتدادا للجوانب السياسية والعسكرية لسلطة الكونفدرالية الإماراتية، اهتم الأمير بتحسين أوضاع المجتمع الكردي، وفي هذا الجانب أكدت الدراسات على حدوث تحولات ايجابية في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للسكان، وهذا بطبيعة الحال مرتبط بشخصية الأمير الإسلامية المتسامحة، وتطبيقه الصارم لمبادئ الشريعة الإسلامية، وهي حقائق وقف عليها، المبشران الأمريكان، "رايت" و "بريت" اللذان حلا

ضيفين على بدرخان في هذا الفترة، حيث قالوا: ...عبثا أن يمكن المجرم من إيجاد مأوى، لا مكان للمرتشيين والمحسوبيات، فالقانون فوق الجميع والعدالة للجميع، ذات صباح وفيما نحن نجتمع بالأمير بدرخان، جيء إليه برجل قطعت يده اليمنى ، لأنه ضبط بالجرم المشهود وهو يسرق... كنا نساغر في مناطق كردستان الوعرة، ونحن نشعر بالأمان، حتى أثناء تجوالنا في مناطق نعرفها جيدا، حتى اننا كنا لا نصدق اننا في منطقة، سمعنا وقرانا عنها أنها موئل للصووس والمجرمين (وديع جويده، ٢٠١٣، ص.١٧٤-١٧٥).

إلا انه وفي ظل هذه النجاحات التي تحققت في إمارة بدرخان، طرأت نزعة غير ملائمة للحركة الكردية عامة، وحركة بدرخان خاصة، يتعلق الأمر بحملة هذا الأخير على بلاد النساطرة وما تبعها من مجازر ومذابح^(٩)، أثارت قلق العثمانيين، وأقنعتهم بضرورة وضع حد لهذه الإمارة، لان تصرفه هذا أعطى سببا مقنعا للدول الأجنبية في التدخل في الشأن الداخلي للدولة العثمانية.

إن المستوى السياسي والاقتصادي الذي بلغته الكونفيدرالية، جعلت أمر إنهاء حركة بدرخان، حتمية لدى القوى المتصارعة على المنطقة،أولا لدى العثمانيين الذين رؤوا فيها إخلال في التوازن السياسي والعسكري بينها وبين إيران، ففضلتا العمل على إضعاف هذه الإمارة والعمل على انهيارها، و ثانيا لدى بريطانيا التي اعتبرت وجود إمارة كردية مستقلة يمكن ان يضر بالمصالح البريطانية.(عبد العال،ص٧٠٦) انطلاقا من هذه المعطيات، والوعود البريطانية والفرنسية بدعم أي حركة ضد بدرخان، بعد مقتل النساطرة، جهز العثمانيون جيشا ضخما، يزيد تعداده عن ٢٥ الف جندي بقيادة " عثمان باشا(جليلي جيل وآخرون، ص٢٣-٢٤)، وقبل بداية المعركة الحاسمة ، حدث أن انشق عزالدين(يزدان شير)، احد أقرباء بدرخان وواحد من كبار قادته، وانضم بقواته إلى القتال في صفوف الجيش العثماني، مهدت هذه 'الخيانة' لاحتلال عاصمة إمارة بدرخان(جزيرة ابن عمر)، وأدى كل ذلك في نهاية المطاف إلى هزيمة بدرخان وسقوط إمارته في عام 1847(Raman Dag :2014,p62).

تذكر الدراسات أن هذه الثورة تسببت في الكثير من الفوضى، لدرجة انه عندما تم قمعها في ٢٩ يوليو ١٨٤٧، تم منح ميدالية كردستان لأولئك الذين قاتلوا ضد بدرخان، أما مصير الأمير بدرخان بعد هذه الثورة انه تم إلقاء القبض عليه، وأرسل إلى اسطنبول، ومنها إلى جزيرة كريت رفقة شقيقه وأطفاله الثلاثة، مكث فيها أكثر من ١٠ سنوات، وكان له دور فعال تسوية قضايا النزاعات بين المسلمين والمسيحيين هناك

نيابة عن الحكومة المركزية، عند عودته لاسطنبول في عام ١٨٥٨ ، حصل على لقب " مير ميران" ، وبعد سبع سنوات قضائها في اسطنبول ، انتقل الأمير إلى سورية وتوفي هناك في حدود ١٨٦٩-١٨٦٩ (Hakan Ozugli:2001, nationalism,p397-398).

أما فيما يتعلق بتقييم حركة بدرخان وعلاقتها بفكرة القومية، فاعلمت الدراسات الكردية تشير الى ان ثورة بدرخان كانت انتفاضة قومية ، لكن فيه دراسات موثوقة ووثائقية، خاصة تلك التي قدمها نظمي سيفجن في دراسته عن عائلة بدرخان، تذهب عكس ذلك، في ان السبب الحقيقي وراء حركة الأمير لم ينبع من غرض قومي بالمعنى الحقيقي للمصطلح بل من نظام اداري جديد فرضه العثمانيون بهدف تقسيم امارة بدرخان، بإلحاق " منطقة الجزيرة" وهي ناحية فرعية، بالموصل، التي كان حاكمها محمد باشا على خلاف مع الأمير بدرخان، وتوضح هذه المسألة أكثر رسالة مؤرخة في ١٠ ديسمبر ١٨٤٢ من محافظ ديار بكر" محمد باشا " إلى الأمير بدرخان" لقد سمعنا أن هناك تناقرا وعداوة بينك وبين حام الموصل محمد باشا، نابعة من إلحاق منطقة الجزيرة بالموصل، وانك في حالة قلق من هذا الإجراء، فاعلم انك طالما تخدم وتبقى مخلصا للدولة العثمانية، فان محمد باشا لا يمكنه فعل إي شيء يؤذيك، تمت كتابة الأمر إلى اسطنبول والى محافظ الموصل، وبالتالي يجب عليك الامتناع عن هذا القلق" (Hakan Ozugli:2001, nationalism,p397).

ونشير في نهاية هذا العنصر، إلى إجراء طبقتها السلطنة العثمانية لتفتيت النسيج القلبي الكردي، والتقليل من التضامن الاجتماعي، يتعلق الأمر بالتهجير القسري، إلى أماكن مختلفة من ولايات السلطنة العثمانية، كتلك التي طالت قبيلة " الهماوند" التي تسكن السليمانية، والتي هجر قسم منها الى طرابلس الغرب(محمد على احمد:٢٠١٧ ص٧٧)، وتهجير أكراد العمرانلي الموجودين في سنجق مرعش إلى الرقة، كذلك تهجير عدد كبير من قبائل الملي، وتفريقها على نقاط متعددة بناء على نصيحة محافظ ديار بكر (Yalçın Çakmak,2022,p5)، لعل ابرز عمليات تهجير العشائر الكردية من شمال سورية وشرق تركيا جرت بموجب فرمان أصدره السلطان عبد الحميد الأول ورد فيه " يؤمر بتطويق العشائر (الكردية) ، ومحاصرتها من دون لفت انتباهها حتى حلول فصل الصيف، وطردهم من أماكن وجودهم إلى أماكن أخرى، وتقييد كل من يعصي هذه الأوامر بالقيود والسلاسل وهدم مساكنهم وحرقها ومصادرة خيمهم إلى الفور" (محمد على احمد:٢٠١٧ ص٧٦)، ويبدو ان تهجير هذه القبائل إلى الرقة على وجه الخصوص كان يدخل في إطار إستراتيجية ضرب القبائل العربية ضد

القبائل الكردية، لاستنزاف طاقتها القتالية في قتال بعضها البعض، وكل هذا من شأنه القضاء على الاضطرابات في الأناضول، وتصبح الأراضي السورية أكثر طاعة للدولة.

غير أن سياسة المنفى هذه لم يكتب لها النجاح، لسبب بسيط هو جفاف أراضي، وقلة مصادر مياهها، بالإضافة إلى الضغط الرهيب الذي مارسه القبائل العربية، فعادت القبائل الكردية على الفور إلى مراعيها الشتوية والصيفية الأصلية، وفشلت كل محاولات النظام العثماني في إعادتهم باستخدام القوة المسلحة.

اتجه النظام العثماني في فترة الإصلاحات، بما يتناسب مع فكرة إعادة تنظيم الإدارة الإقليمية إلى توطين القبائل الشبه البدوية، بما فيها الكردية في مناطق مختلفة من الإمبراطورية العثمانية، خاصة في انقرة في الفترة (١٨٣٩-١٨٦٩)، وشملت هذه العملية توطين أربعة قبائل، هي الرشوان، افشار، جيهانبيل، وينييل (Yonca Köksal, 2006, pp469-476)، وتمت هذه العملية بإجراءات قاسية، كاعتقال زعماء القبائل وأعيانها، وقيادتهم اسري إلى اسطنبول، وإجبارهم على إمضاء وثائق تؤكد التزامهم بعودة القبائل الى مراكز الاستيطان، وتم التخلي عن هذه الإجراءات في حدود ١٨٤٦ بدعوى أنها لا تتناسب مع سياسة الإصلاح (Yonca Köksal, p478)

نتائج القضاء على الإمارات الكردية

أدى القضاء على المارات الكردية والولاية شبه المستقلين في كردستان إلى فوضى حقيقية في المنطقة، خاصة في الريف (مكدول، ص٩٩)، نتجت في الأساس عن غياب خطة عملية للقيادة التركية، لفترة ما بعد انهيار النظام الإماراتي، إلى درجة أن النظام الإداري الجديد أصيب بالعقم، فقد عجزت الحكومة عن مد نفوذها إلى المناطق الوعرة من كردستان ، وفشلها في ممارسة سيطرة حقيقية عليها، وهذا ما ترك أجزاء كبيرة من المناطق التي كانت من أملاك أمراء بابان، والسوران، والبوتان، وبادينان ، وحاكاري، نهبا لعدد من شيوخ القبائل الصغار، الذين كان الأمراء الأقوياء قد حدوا من سلطانهم ونشاطهم تحديد شديدا ، راحوا بعد هذا الفراغ إلى ارتكاب كل ما لا يخطر في البال من تجاوزات وأعمال شقاوة، طالت أهم المراكز التي بلغت في المرحلة السابقة مستويات رفيعة من الأمن والاستقرار، اخص بالذكر موطن عشيرة الهماوند في قلب إمارة بوتان، وموطن الزيباريين في منطقة حاكاري وبادينان، وكما أسلفنا الذكر سابقا كان هذا نتيجة فشل الحكومة في ملء الفراغ الذي خلفه القضاء على الزعامة الكردية المحلية بالصورة الفعالة، وبدا الحل الوحيد المتاح للحكومة للتصدي لهذا الوضع هو تجريد حملات تأديبية، معززة بقوات عشائرية متطوعة، ومنيت بالفشل في

معظم الأحيان، وترتب عنها مزيد من العنف وسفك الدماء واحتدام الصراع العشائري(جرجيس فتح الله:٢٠١٠،ص:١٧).

لقد تطلب الأمر، إنتاج حلول من الوسط الكردي، لإعادة الأمور السابق عهدها، ببروز نوع جديد من القادة، يتعلق الأمر بالشيوخ، الذين ينتمون إلى إحدى الطرق الصوفية: النقشبندية أو القادرية، والذين كان له نفوذ سياسي وروحي كبيرين في المجتمع الكردي منذ قرون عديدة،و بفضلهم عادت الأمور نسبيا الى سابق عهدها، وعلى حسب تعبير جويده " شعر الناس لأول مرة بقوة اكبر من قوة زعماء القبائل الكرد المتخاصمين الصغار(جويده :١٩٦)، فقد أدت التكايا مراكز الدعوة الصوفية دورا مهما في حياة الكرد، بدفاعهم عن مصالح الكرد عند الحكومة العثمانية، وعند الإدارة في المنطقة الكردية التي كانت تفرض الضرائب التي أرهقت كاهل الفلاح الكردي، والتجنيد الإجباري(عثمان علي:٢٠١١،ص:٢٧).

حركة الشيخ عبيد الله النهري(١٨٨٠-١٨٨١)

تمثل حركة الشيخ عبيد الله النهري، المرحلة الثانية في تاريخ الحركة الكردية التي أفرزت اعتلاء الشيوخ للمشهد السياسي في كردستان(صعود النخب الدينية الكردية)،أجمعت الدراسات المهمة بالشأن الكردي، أن حركته هي اول حركة كردية معاصره، ذات الصلة بحركة" كورداية تي"، رمزيتها تبرز في اعتبار الشيخ عبيد النهري ثاني اكبر وأقدس شخصية إسلامية في الدولة العثمانية، في النصف الثاني من القرن ١٩ م، ولا ينافسه في المكانة الدينية الا شريف مكة، ناهيك عن كونه الشيخ الأكبر للنقشبندية في العالم(عثمان على، الإسلام، ص:٢٧٧)

تلخصت أهداف حركة الشيخ في بناء دولة كردية مستقلة، وهي آمال عبر عنها في العديد من المناسبات مذكرا بالعوامل المسيطرة لتوحد الكرد، خاصة التشابه العرقي والثقافي واللغوي بين ابناء الشعب الكردي، الذين يميزهم بوصفهم امة مستقلة وتفشي الافتقار الى النظام والقانون الناجم عن سوء الحكم العثماني والإيراني والمؤدي إلى تردي سمعة الأمة الكردية، وأخيرا الخوف من الصعود الأرميني في كردستان(وديع جويده:٢٠٦) ،ونلمس ذلك مثلا في الرسالة التي وجهها إلى ممثل بريطانيا في الدولة العثمانية عام ١٨٨٠ ويذكر فيه " الأمة الكردية امة قائمة بحد ذاتها، وزعماء كردستان، سواء الخاضعين للأتراك أو الفرس، وسكان كردستان مسيحيون و مسلمون متحدون متفقون على عدم القبول باستمرار الأمور على شكلها الحالي مع الحكومة العثمانية والقجارية، وإننا نريد ان نحكم أنفسنا بأنفسنا (أحمد محمد احمد،٢٠٠٩،ص:٤٣٨)، او

في مؤتمر الزعماء الكرد الذي عقد بشمدينان في أواخر عام ١٨٨٠، وكان أكثر المؤتمرات حضوراً وتمثلاً في تاريخ الكرد، حضرته وفود من: السليمانية، العمادية، هورامان، بوتان، ومن جبال صاصون، وسيرت، وموش، ووان، ومن كردستان إيران، تحدث فيه الشيخ عن ضرورة إنشاء كردستان مستقلة حيث قال: "كفانا المعاناة والاحتمال والشقاء من رعايا المرتدين الأتراك، علينا ان نتحرر"، ورأى أن أعداء الشعب الكردي هم حكومة السلطان والحكومة الإيرانية "ان هاتين الحكومتين تمثلان حجر عثرة أمام تطورنا" (جليل جليلي وآخرون: ٢٠١٢، ص ٤٠).

إجمالاً عكست حركة الشيخ، بالرغم من فشلها في تحقيق أهدافها نتيجة إخمادها من طرف السلطات العثمانية والإيرانية بوحشية استخدمت فيها كل وسائل التنكيل الجماعي وإفناء القرى عن بكرة أبيها، بالإضافة إلى نفي مئات آلاف من سكان كردستان إلى الجبال مثلاً مختلفاً عن سابقاتها، سواء في طبيعتها، وأهدافها، وفي ذهنيته التي اختلفت عن ذهنية الزعماء الإقطاعيين السابقين، والفئات التي شاركت فيها كانت من أبناء المجتمع الكردي يومئذ الكادحين، الحرفيين الطلاب، والمتدينين من أبناء العائلات البرجوازية، كل هذه المعطيات ستكون النواة التي ستستثمرها القومية الكردية في مشروعها لبناء دولة كردية مستقلة.

٤- عبد الحميد الثاني فكرة عسكرة وعثمنة القبائل الكردية

بعد القضاء على حركة الشيخ عبید الله النهري، شهدت كردستان فترة ثانية من فراغ السلطة (Metin Atmaca, p54)، حاولت فيها القيادة العثمانية تبني سياسة جديدة بإجراءات تلميفية-ان صح التعبير- كان هدفها الباطني تفكيك الحركة الكردية وبث عوامل الشقاق في صفوفها، أما ظاهرياً فقد قصدت بها إعادة الاعتبار للكرد بصورة عامة، ولقياداتهم التقليدية المتمثلة برؤساء العشائر وعلماء الدين، وتحت هذا الإطار اصدر السلطان عبد الحميد الثاني فرماناً: يقضي بتشكيل الأتوية (الخيالة) من القبائل الكردية في المناطق المتاخمة للإمبراطورية الروسية، في شرق الأناضول، ومنح أفراد هذه الأتوية امتيازات عديدة منها العفو عن أداء جميع الضرائب والرسوم الحكومية، ماعدا ضريبتى العشر والكودة، (عثمان على: ٢٠١١، ص-ص ١٣٧-١٤٤، انظر كذلك، امحمد محمد احمد: ٢٠٠١، ص-ص ٣١٣-٣١٥)، وقد فتحت أبواب الانضمام الى هذه الأتوية، إلى الكرد السنة، ورفضت الطلبات التي تقدم بها الكرد الشيعة، في مناطق من درسيم و موس بسبب معتقداتهم (Yalçın Çakmak, p7)، بلغ

تعدادها اكثر من ٦٠٠ رجل، وتم إلحاقها بالجيش الرابع تحت قيادة زكي باشا (MetinAtmaca,2017p.54).

غير أن تشكيل هذه الألوية ، أبقى على المشهد السياسي لكردستان لفترة ما بعد الإمارات، فقد انتشرت الفوضى والصراعات القبلية، ومزيديا من الانقسام داخل المجتمع الكردي (Metin Atmaca,p.55)، وهو أمر مقصود من المركز، الذي يريد ان يكون مرجعا لجميع الفعاليات، الاستقرار يكشفه، بين اثر هذه الاولوية على كردستان عبد الفتاح علي البوتاني نقلًا عن مقال نشرته جريد كردستان اذ يقول: "لقد بلغ ضررهم على الشعب والوطن درجة لا تصدق،فليس الخلاف بين الكرد والارمن فحسب، بل انقسمت كردستان الى ثلاثة جبهات، الارمن، فرسان الحميدية، والكرد غير الحميدية،والأن أصبحت هذه الفئات الثلاثة في كردستان عدوة لبعضها البعض، ينهبون بعضهم، ويقتلون بعضهم وتحولت البلاد الى مذابح، المهم في الامر ان العديد من العشائر تحولت في بعض الأماكن إلى ضد القومية الكردية" (البوتاني على: ٢٠٠٥، ص٤٨)، وضح مكحول هذه الحقيقة بشيء من التدقيق عندما كتب يقول: "ان الفرسان الحميدية كانت إخفاقا واضحا، بالرغم من انه هناك على العموم إشارة خفيفة إلى الاندماج على النطاق العثماني الواسع، لكن على العكس من ذلك شهدت الروح القبلية انبعاثا جديدا من خلال الرخصة التي منحها للفرق الحميدية، وفقا لما كتبه القنصل الانجليزي فان زكي باشا كان بمثابة ملك بينها وهي لا تعترف بأي سلطة سوى سلطته، حيث كان الرأي السائد هو ان انه يعتمد إلى تنصيب نفسه ملكا على كردستان" (مكحول، ص١٢٠). وذهب في نفس الاتجاه أرشاك سافراستيان بتأكيدهِ على ان دمج الشباب الكردي في الهيكل السياسي جر الأذى على المواطنين بطريقتين:

- فمن ناحية زاد عنفهم تجاه جيرانهم الأرمن ، إضافة إلى عنفهم تجاه الفلاحين الكرد أنفسهم

- ومن ناحية أخرى أفسدت الروح الوطنية الكردية ، فانحرفت نشاطات وطموحات ذلك العرق السليم، وصبت في اقنية سلبية وغير وطنية(ارشاك سافراستيان: ٢٠٠٨، ص١٣٩)

إجراء آخر مكمل لسياسة الاستيعاب تمثل في تأسيس مدارس كردية في المناطق الأهلة بالسكان، صرفت فيها الدولة المنهارة ماليا أكثر من ٨ ملايين ليرة انتشرت في: بانتوس، توبر خكال، موردك، واقتصر التعليم في هذه المدارس ذات الطابع

الديني العسكري، على أولاد شيوخ القبائل النافذة في كردستان من أمثال اسر بوختان- أمراء بدرخان، والأمراء البابانيين، ويظهر أن الهدف من إنشاء هذه المدارس هو فرض الهويات من فوق إنشاء جيل من الشباب الكرد المخلص للسلطان وقيادته ، وهي مهمة نفذها المشرفين عليها(المشايخ الأتراك) ، الذين راحوا فيما يقول المؤرخ جليلي يؤججون في نفوس تلاميذهم التعصب الديني الغريب عن الكرد، وفي نفس الوقت كان يجري تتركب الشباب الكردي عن طريق تعليمهم اللغة والأدب التركيبين(جليلي جليل، ١٩٨٤، ص، ص٩٠-١٠).

وتعد مدرسة العشائر التي أنشئت في إسطنبول عام ١٨٩٢، بمثابة النموذج الذي يكرس رؤية الدولة في فرض الهويات المتجاوزة للسلطة، عن نظامها الداخلي بشرط ان يكون الأطفال الملتحقين بالمدرسة من طبقة الزعماء والمشايخ (Yalçın Çakmak,p7)، شكل فيها أولاد العشائر الكردية أكثرية ساحقة بين ٢٥٠ من رواد هذه المدرسة التي استقبلت أيضا أولاد عائلات عربية والبانية معروفة ، وأيضا أولاد الكرد الشيعة من درسيم بعد أن رفضت مطالبهم في التنظيم السابق (Yalçın Çakmak,p7)، ارتكز منهاجها الأساسي على المزوجة ما بين المرحلة المتوسطة(الرشيدية)، ومدارس التعليم الإعدادي العالي، وتم منح الأولوية في مقرراتها الدراسية للعلوم الإسلامية خاصة التاريخ والجغرافيا والحساب، بالإضافة الى تعليم اللغات (العربية، الفرنسية، التركية، الفارسية)، كما يتم في العام الأخير منح الطلاب تدريبا تقنيا استعدادا للدراسات المتقدمة في الأكاديميات العسكرية والمدنية، ينال من خلالها الطلاب شهادة، ليصبحوا ضباطا في صفى المشاة والخيالة، او يوظفوا في سلك الخدمة المدنية، تخرج من هذه المدرسة في عام ١٨٩٧، ١٣ طالبا كرديا تم ترقيتهم الى رتبة النقيب، فضلا عن الانضواء في سلك العمل الفخري المتمثل بالضباط المرافقين للسلطان، وصفة الأفندي للدرجة الرابعة(الخدمة المدنية) للذهاب للولايات، ويعتبر الطالب محمد حمزة الكردي من ولاية وان من جريجي هذه المدرسة ، الذي تقلد وظائف مهمة في السلك المدني للدولة، بداية بتعيينه واليا على بورصة، ثم ولاية هوشاب، وانتخب مرتين في مجلس النواب العثماني، الأولى في عام ١٩١٢، اما الثانية فقد كانت في عام ١٩١٥ (يوجين روغان:٢٠١٤، ص١١-٦٩).

مع ذلك، وبخلاف ما كانت تتوقعه القيادة العثمانية، تحولت مدرسة العشائر الى نقطة استقطاب للمعارضة، غدت اكثر فكرة" كردستان الحرة" في أوساط الشباب الكرد نتيجة لاحتكاكهم بالمنظمات الثورية التي، أضحت إسطنبول مركزا سياسيا مهما لهان وعبرت عن هذه الظاهرة مجلة "غنتشاك" الصادرة بلندن سنة ١٩٠٣، اذ كتبت

تقول "أن تلقي الأطفال الكرد التعليم ولو باللغة التركية، غالباً ما كان يدفعهم للاحتكاك بالعناصر الثورية ذات الأفكار الحرة في إسطنبول، وقد تأثروا بأفكار النزعة القومية التي حاربتها الحكومة التركية... ومع مرور الوقت أصبحت فكرة إقامة كردستان الحرة عقيدة سياسية لهذه المجموعة" (جليلي جليل، ص. ١٠)، مما اضطر بالحكومة إلى إغلاقها في عام ١٩٠٧ (روغان، ص. ١٢).

الاستنتاج العام: توصلنا في ختام هذا البحث إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- الأسرة هي البناء الأساسي في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الكردي، لها ارتباط وثيق بثلاثة عناصر أساسية هي النسب، الأرض، و الدين. والعشيرة من أهم الركائز في تشكيل القبيلة و الإمارة.

- تأسست العلاقة بين الكرد والسلطنة العثمانية خلال القرن ١٦، على مبدأ ضمني قوامه التوافق السنّي سياسياً ضد الشيعة، والإسلامي ضد المسيحية، وأعطى ذلك مثالا ممتازا للتضامن الظرفي الجماعي بين الكرد والسلطنة العثمانية، وهذا بالاعتراف بالقبائل الكردية كشركاء حقيقيين في الحكومة المركزية العثمانية موثق بعهود واتفاقيات، تحت شعار "اتحد واحكم"، مكنها من إعادة بناء وهيكله النظام العشائري لكردستان، وفق منظور التكافل الاجتماعي، بالشكل الذي مكنها من السيطرة على المنطقة، والتقليل من الخطر الصفوي على أراضي السنة.

لكن من جانب آخر ونتيجة لهذه السياسة أصبحت معظم الأجواء الكردية تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة العثمانية للحفاظ على موقعها في السلطة، ووجدت الدولة العثمانية بيئة مواتية للتدخل في الهياكل القبلية الكردية، الأمر الذي أعاد فكرة إكراه الدولة.

بداية من القرن ١٩، تبنت السلطنة العثمانية إصلاح شامل لمؤسساتها، مستهدفة تأسيس دولة مركزية على الطراز الغربي، بهوية متماسكة تتجاوز الاختلافات العرقية والدينية، من خلال تعزيز السلطة المركزية على المحافظات، وتقليص سلطة زعماء القبائل والأمراء المحليين، ترجمت جوانب هذه السياسة في كردستان، باتجاه هذه الأخيرة إلى القضاء على الاستقلال الذي تمتع به الكرد في الفترة السابقة بتبني سياسة الاستيعاب بوسائل مختلفة (الاحتلال، النفي، التوطين، العثمنة الثقافية

والعسكرية)، وكانت اخطر نتيجة ترتبت عنها هو تدمير الإمارات الكردية، التي شكلت حتى هذا الوقت مصدر للنظام واستقرار كردستان.

- القضاء على الإمارات الكردية، بحلول عام ١٨٥١، حرم الشعب الكردي من نظم كان يمكن ان تشكل نواة دولة كردية، وضمنت استقرار المنطقة لغاية هذه المرحلة، أو بعبارة أخرى أدى التخلخل الحضري في هذا التوقيت الحرج حضارياً على مستوى العالم، إلى تفضي البداوة غير المنظمة في كردستان وتحطيم فرصة الانتقال من طور إلى آخر أكثر تقدماً بمعايير ذلك الوقت.

- ظاهرة مهمة برزت في هذه المرحلة وكانت عاملاً مهماً في فشل الحركة الثورية الكردية، هي قضية مزج الدين بالقومية، فالکرد بعد دخولهم للإسلام وقعوا ضحية مزج الدين بالقومية، وبدون شك فإن المزج بينهما يؤدي الى عدم فهمها سوية، فلا الداعين الى التمسك بالدين "حقن الدماء" وتطبيقه يفهمونه بشكل جيد، ولا الداعيين للقومية يصبحون قوميين، وكشفت تجربة رواندوز، ويدرخان هذه الحقائق، وان نضيف الى هذا النقطة حقيقة أخرى هي أن الكرد كانوا ضحية التوظيف السياسي للدين في المنطقة من قبل الدولة العثمانية والصفوية معا.

- تتحمل النخب الكردية جزء كبير من فشل المشروع الكردي في هذه المرحلة، إذ لم تستطع بناء مشروع ثوري وحدوي، وهذه النقطة مرتبطة بتجذر القبلية أو العشائرية في فكر النخب الكردية، وكان عاملاً من عوامل فشل الحركات الثورية في كردستان، فأغلب الثورات التي جرت في كردستان شارك الكرد أنفسهم في إخمادها لدوافع الأنانية وحب الذات، وهي حقائق كشفتها النخب الكردية التي عايشت تلك الفترة، حيث ورد عن احدهم انه صرح لريج في رحلته الى بغداد قائلاً: "أن في تحاسد أمرائنا دمارهم، فليس للأتراك ولا الإيرانيين حول في إيذاننا الا باستغلالهم انشقاقنا والمنافسة القائمة بين رؤسائنا، اننا نعلم هذا ، وبالرغم من ذلك ينجح الأتراك على الدوام بطريقة أو بأخرى في التغلب علينا، ولا ريب في أننا كرد ذوو عقول متبلدة.. أن إدارتهم السياسية إدارة عمياء متعجرفة، خداعة فبظنة قليلة وباسترضاء يسير واحترام كاف للشعور بالسنية بين الكرد المتعصبين الذين يمقتون طائفة الإيرانيين، كان باستطاعة العثمانيين توثيق أو اصرر الولاء" (ريج ،ص.٨٤-٩٨).

- وقوع كردستان بين قوتين متصارعتين، يجعل كل مشروع كردي مهما كانت درجته مآله الفشل وهي حقيقة عبرت عنها النخب الكردية، في مقدمتهم باشا

السليمانية "من الذي يرمم شيئا وهو غير متأكد من استمتاعه به؟ وقد يقوضه الأتراك او الإيرانيين في أيام معدودات... ان وقوعنا بين سلطتين متنافستين، كان له اثار وخيمة على خيرات البلاد وازدهارها... إن افتقارنا للأمن في ممتلكاتنا هو أصل دمار المملكة، ونحن ابناء العشائر إذا لم نتأكد من تملكنا مقاطعاتنا لا نكسر أنفسنا مطلقا للزراعة... ان سر خراب هذه البلاد هو انعدام ما تتطلبه من استقرار، فمهما كانت ميول الأمير فمن الخير ان يتمسك بها طيلة الحياة (ريج، ص. ٩٠-١٠٣).

- تتحمل السلطنة العثمانية مسؤولية تخلف ليس كردستان فقط وإنما العالم العربي ككل، ففرض العزلة على الوطن العربي، وحرمان الشعوب العربية من الاتصال بالحضارة الأوروبية الناهضة، بدعوى الخوف على الأقطار العربية من أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية، وإذا كانت الأقطار العربية قد استفادت حقيقة ببقائها بعيدة عن أطماع الدول الأوروبية طيلة ثلاثة قرون تحت الحكم العثماني إلى أواخر القرن الثامن عشر، فإن العزلة التي عاشتها الأقطار العربية قد جعلتها تتخلف بمئات السنين عن الأقطار الأوروبية الناهضة.

مصادر ومراجع البحث

- أمحمد محمد احمد (٢٠٠١) اكراد الدولة العثمانية تاريخهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، مطبعة جحي هاشم، اربيل
- اشاميلوف (١٩٨٤) حول مسألة الاقطاع بين الكرد، تر كمال مظهر، مطبعة الحوادث ، بغداد
- احمد اق كندوز وآخر (٢٠٠٨) الدولة العثمانية المجهولة، الطبعة الجديدة، تركيا
- اوليا جلبي (٢٠٠٨) رحلة اوليا جلبي في كردستان، تر رشيد فندي، مطبعة خاني ، دهوك
- احمد سليمان السلمي (٢٠١٥) الورقة الكردية في يد القوى العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية للعالم الاسلامي،
- باسيلي نيكيتين (٢٠٠٦) الكرد، دراسة سوسيوولوجية وتاريخية، حمدي للطباعة والنشر، السليمانية ، العراق.
- بلال اسماعيل (١٩٨١) اربيل في ادوارها التاريخية، النجف
- بيات فاضل (٢٠٠٨) الدولة العثمانية في المجال العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- جليلي جليل واخرون (٢٠١٢) لحركة الكوردية في العصر الحديث، مطبعة خاني، دهوك،

- جليلي جليل (١٩٨٧)، من تاريخ الامارات الكردية في الامبراطورية العثمانية، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق
- جرجيس فتح الله (٢٠١٠) مبحثان على هامش ثورة الشيخ عبيد الله النهري، منشورات نارس، اربيل
- جيمس بيلي فريزر (٢٠٠٦) رحلة فريزر الى بغداد سنة ١٨٤٣، تر حفضر الخياط، الدار العربية للموسوعات، دمشق
- وديع جويده (٢٠١٣) الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها، تر مجموعة من المؤلفين، دار الضرابي، بيروت
- يوجين روغان (٢٠١٤) مدرسة العشائر في استمبول، تر: نهار محمد نوري، الوراق للنشر، بيروت-
- كلوديس جيمس ريج (٢٠٠٨) رحلة ريج، الدار العربية للموسوعات، بيروت-
- محمد امين زكي (٢٠٠٥) خلاصة تاريخ الكرد وكوردستان من اقدم العصور التاريخية حتى الآن، تر: محمد علي عوني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد
- مكحول: تاريخ الاكراد الحديث (٢٠٠٤) تر: رابع ال محمد، دار الضرابي، لبنان.
- مارتن فان بروينس (٢٠٠٨) الاغا والشيخ والدولة - البنى الاجتماعية والسياسية لكردستان، بغداد
- وماس بوا (٢٠٠١)، تاريخ الكرد، ترجمة محمد تيسير ميرخان، دار الفكر المعاصر، لبنان .
- موسى مخول (٢٠١٣)، الأكراد من العشيرة إلى الدولة، بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، بيروت، لبنان.
- م.س. لازاريف واخرون (٢٠١١) تاريخ كردستان، تر عبدى حاجي، مطبعة حجي هاشم ، دهوك
- كمال مظهر (١٩٨٥) دراسات في تاريخ ايران الحديث، الامانة العامة للثقافة والشباب، بغداد
- نجاة عبد الله (٢٠٢٠)، الإمبراطوريات، الحدود و القبائل الكردية، كردستان و نزاع الحدود التركي الإيراني ١٨٤٣-١٩٣٢، ترجمة سعاد محمد خضر، مركز زين للدراسات و التوزيع و الدراسات، طهران .
- سعد بشير إسكندر (٢٠٠٨) قيام النظام الإماراتي في كردستان وسقوطه، مطبعة سقا، السليمانية.

- سعدي عثمان هروتي(٢٠٠٨) كردستان والإمبراطورية العثمانية:دراسة في تطور سياسة الهيمنة العثمانية في وكردستان،مؤسسة مطبعة خاني ، دهوك.
- سيار الجميل(١٩٩٧) تكوين العرب الحديث،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،
- عبد الفتاح علي البوتاني(٢٠٠٥) بدايات الشعور القومي الكردي في التاريخ الحديث، مطبعة هاوار، دهوك
- عثمان على(٢٠١١) الحركة الكردية المعاصرة تفسير، اربيل.
- 'السلام(٢٠١٥) الإسلام والعلمانية في كردستان، دار نارين.
- شرف خان البديسي(٢٠٠٦)شرف نامة في تاريخ الدول والامارات الكردية، دار الزمان ، دمشق
- تهامي العبدولي(٢٠٠٨) اسلام الكرد، الطليعة للطباعة والنشر، بيروت
- خليل علي مرادو،اخر(٢٠١٥) صفحات من تاريخ الكرد وكردستان في الوثائق العثمانية، مطبعة الحاج هاشم، اربيل
- المقالات باللغة العربية
- حمد محمد عبد العال(٢٠٠٤) الامارات الكردية تحت الحكم العثماني، مجلة الاداب والعلوم الانسانية، جامعة المنيا ، مصر
- نزار ايوي حسن(٢٠١٠) كردستان في المشاريع الاصلاحية، مجلة كرديات، عدد ٣،

الكتب باللغة الانجليزية

- Hakan Ozoglu(2004)*Kurdish Notables and the Ottoman State*,State University of New York Press, Albany
- Joel S. Migdal(2004)*Boundaries and Belonging, States and Societies in the Struggle to Shape Identities and Local Practices*,Published in the United States of America by Cambridge University Press, New York
- Hassa Arfa(1966) *the kurds*,Oxforduniversitypress, London

المقالات باللغة الإنجليزية

- YalçınÇakmak(2022)Margins of allegiance and revolt :relations betweenkurdish and the state fromlhelateottaman,journal international of conflict and violence,vol16

- MetinAtmaca(2017)Three Stages of Political Transformation in the 19th century Ottoman Kurdistan,Anatoli
- Rahman dag(2014)Ottoman reforms and kurdishreaction in the the 19th century,nubiharakademi ;2
- Hakan Ozoglu(1996)State-Tribe Relations : KurdishTribalism in the 16th- and 17th-Century Ottoman Empire,British Journal of Middle EasternStudies,vol 23,n 1
- Hakan Ozoglu() «Nationalism » and Kurdish Notables in the Late Ottoman– Early Republican Era,International Journal of Middle East Studies,Vol. 33, No. 3
- Latif Tas(2014)The Myth of the OttomanMilletSystem : ItsTreatment of Kurds and a Discussion of Territorialand Non-Territorial Autonomy,international journal on minority and group rights,no 21
- Yonca Köksal(2006)Coercion and Mediation : Centralization and Sedentarization of Tribes in the Ottoman Empire,Middle EasternStudies,Vol. 42, No. 3
- TutkuAkın(2022) A LiteratureReview: The Relationship Between the Ottoman Empire and Tribes in the XIXthCentury, Türkiye AraştırmalarıLiteratürDergisi
- Michael Eppel(2008)heDemise of the Kurdish Emirates: The Impact of Ottoman Reforms and International Relations on Kurdistan during the First Half of the Nineteenth Century,Vol. 44, No. 2

هوامش:

- (١) يضم مصطلح العشيرة مختلف المجموعات القرابية المستقلة التي تجمعت سويا، وهو ينطوي فوق كل شيء على معنى سياسي، مقابل الى حد كبير لمصطلح (Clan)
- (٢) مصطلح الطائفة يقصد به افراد جميع عوائل العشيرة، الذين يمكن ان يتبعوا نسبهم الى جد مشترك اعلى، ويستخدمه العشائريون للدلالة على الصلة النسبية والسياسية في ان واحد
- (٣) يستخدمه العشائري ليحدد انتماؤه سياسيا الى قبيلة معينة، كما يحدد به في الوقت نفسه انتماءه السياسي النسبي الى مجموعة قرابية معينة، وتسمى التيرة عادة باسم رئيسها الحالي او احد رؤساؤها السابقين الذين حققوا شهرة معينة

(٤) الهوز هو الوحيد بين المصطلحات الذي يجمع عليه العشائريون على معناه، ويمنع اعتباره الشكل الوحيد الذي يناسب المنطقة الكردية من وجهة النظر الجغرافية، ويمكن القول عنه انه عبارة عن اسرة واسعة، ويسمى الهوز باسم الجد الاعلى (خصباك: ص.٣٥٢)

(٥) أرجعت بعض الدراسات قضية استسلام مير محمد الى الفتوى التي اصدرها ملا ختي، وهو عالم ديني كردي اذ افتي بتحريم محاربة القوات العثمانية لكونها قوات خليفة المسلمين، انظر عثمان على، ص.٣٩

(٥) اعتبر بعض المؤلفين هجوم بدرخان على النساطر، مجزة، وسببها مركب يتجاوز النزعة الدينية المرتبط بالأنشطة التبشيرية، الى الصراع على السلطة بين القبائل على النساطرة، ومنهم من عدها مؤامرة عثمانية (الحملة تمت بايعاز منها لمنع تعزيز النفوذ الغربي في مناطقة انظر Michael (Eppe, 2008, p255) اشترك فيها أيضا حاكم الموصل، والأنشطة التبشيرية لأسباب تتعلق فيما تم توضيحه، راح ضحيتها ، بدرخان والنساطرة معا (انظر: وديع جويده: ١٧٦-١٨٨، جليلي جليل: ٢٢-٢٣ ، أيضا Raman Dag: 2014, p62) ، وتضيف دراسة اخرى عامل معارضة المارشمعون لمساعي بدرخان في توحيد الامراء والؤساء الكد وتعاونه مع العثمانيين (خليل على مراد واخر، ٢٠١٥، ص.٢٠)

The Ottomans and the tribal system in Kurdistan (1514-1880)

Abstract:

This intervention explains the interaction of the Ottoman Sultanate with Kurdish political activities in its various stages. This interaction emerged in two historical stages:

- The first, beginning in the 16th century, established an Ottoman-Kurdish relationship based on the recognition of the Kurdish tribes as true partners in the Ottoman central government, documented by covenants and agreements, under the slogan "Unite and Rule," and the carrot and stick policy, while building a system that restructured the Kurdish political groups, through Create units that are more consistent and threatening at the same time. He established circumstantial solidarity, the outcomes of which were the recruitment of Kurds to confront the destructive policy of the Safavid state
- Second: The Ottoman policy approach towards the Kurds changed at the beginning of the 19th century, especially with the latter's adoption of a comprehensive reform system for its institutions, aiming to establish a centralized state in the Western style, with a cohesive identity that transcends ethnic and religious differences, by strengthening central authority over the provinces and reducing the authority of the leaders. Local tribes and princes, aspects of this policy were translated in Kurdistan towards the latter eliminating the qualitative independence that the Kurds enjoyed in the previous period, by adopting a policy of assimilation in its various degrees (occupation, exile, settlement, cultural and military Ottomanization), the most important of which was the destruction of the Kurdish emirates, and the creation Political vacuum in Kurdistan

Keywords: *Ottoman Empire, Kurdish tribe, Kurdish emirate, policy of assimilation and Ottomanization, Kurdish revolutionary movements*